وحدة المعلومات المالية
Financial Intelligence Unit

أنماط استغلال المؤسسات المالية في الإتّجار بالمخدرات وغسل عائداتها

#"شاركنا لنمنعها"

تقرير تحليل استراتيجي

أغسطس 2023

وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة - صندوق بريد 854 - البرج الدولي - شارع الكرامة، أبوظبي.

رقم الهاتف: +97126919955

البريد الإلكتروني: uaefiu@uaefiu.gov.ae

إخلاء المسؤولية

تُعدّ جميع نتائج العمل والمحتويات الواردة في هذا التقرير مملوكة لوحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة أو للكيانات المعنية التي تُعتبر الجهة المقدمة للبيانات المستخدمة في هذه الوثيقة. لا يجوز لك إعادة كتابة أو توزيع أو نسخ أو تعديل أو إعداد أعمال مشتقة منها أو إجراء أي تعديل بأي صيغةٍ كانت لاستغلال أو تغيير محتوى هذه الوثيقة وهويتها.

لأية استفسارات تتعلق بهذه الوثيقة، يرجى التواصل على البريد الإلكتروني rsas@uaefiu.gov.ae.

جدول المحتويات

الموجز التنفيذي ..... **iv**
مقدمة **1**
الهدف من التقرير **2**
المنهجية المستخدمة في إعداد التقرير **2**
نبذة عامة **3**
نبذة عامة عن البيانات والمعلومات ذات الصلة التي تستند إليها عملية التحليل **6**
1- المعلومات والبيانات ذات الصلة المتوفرة ضمن قواعد بيانات وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة 6
1.1 تحليل تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة التي تم رفع تقارير بها من خلال نظام رفع التقارير "goAML" 6
2.5 تحليل المعلومات المتوفرة من قبل التعاون الدولي 9
3.5 تحليل الحالات والمعلومات المتوفرة من نظام إدارة الاستعلامات المتكامل 9
2- التحديات والملاحظات الأخرى المتعلقة بالبيانات والمعلومات التي تمت مراجعتها 10
النماذج والأنماط المحددة **11**
1- استغلال الحسابات المصرفية في الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال 11
2- استغلال شركات الخدمات المالية في الإتجار بالمخدرات وغسل الأموال 12
3- استغلال الأشخاص الاعتباريين في الإتجار بالمخدرات وغسل الأموال 13
4- وجود صلة محتملة بين تقنيات غسل الأموال القائم على التجارة والكيانات القانونية المتورطة في الإتّجار بالمخدرات 14
5- غسل عوائد الإتّجار بالمخدرات عن طريق العقارات 14
6- النمط المحتمل لاستخدام أصول افتراضية في الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال 15
مؤشرات المخاطر الموضوعة **16**
أمثلة على حالات محددة **18**
الخاتمة **30**

الموجز التنفيذي

يُشكّل الإتجار بالمخدرات وغسل الأموال تحدياً لجميع الدول، حيث أقرت ثلثا الدول أن الإتّجار بالمخدرات جريمة رئيسية تنطوي على غسل الأموال، يليها الفساد والاحتيال والجرائم الضريبية (وفقاً للجولة الرابعة من التقييمات المتبادلة التي أجرتها مجموعة العمل المالي).[1] تحقّق جماعات الجريمة المنظمة مليارات الدولارات سنوياً من تجارتها بالمخدرات بطرق غير مشروعة. ولاحقاً لذلك، يشتمل غسل عائدات الإتّجار بالمخدرات على مجموعة واسعة من الأساليب مثل تهريب الأموال، واستغلال خدمات المؤسسات المالية، وإنشاء شركات وهمية، واستخدام تقنيات غسل الأموال القائم على التجارة، وخدمات القائمين المتخصصين بغسل الأموال.[2] علاوةً على ذلك، تمت الملاحظة في السنوات الأخيرة أن الإتّجار بالمخدرات عن طريق الإنترنت يشكّل اتجاهاً عالمياً متنامياً. لقد أدى الاستخدام المتزايد لشبكة الإنترنت والاستخدام المتزايد للمنصات الرقمية، بما في ذلك أسواق الشبكة المظلمة، إلى تيسير تهريب المخدرات وغسل عائداتها بطرقٍ مبتكرة، الأمر الذي جعل سلاسل توريد المخدرات أقصر وأرخص ويمكن الوصول إليها بسهولةٍ أكثر. [3]

يتماشى هذا التقرير مع جهود دولة الإمارات العربية المتحدة لمكافحة الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال، بما في ذلك الحملة الوطنية الأخيرة التي أطلقها الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة ووزير الداخلية، في شهر مايو 2023، لمكافحة ترويج المخدرات والإتّجار بها بطرق غير مشروعة تحت شعار "شاركنا لنمنعها". يتناول التقرير مختلف العناصر والسمات المرتبطة بتجارة المخدرات وغسل عوائدها من خلال المؤسسات المالية، حيث يحدد هذا التقرير أكثر الأنماط والتوجّهات شيوعاً لكيفية استغلال المؤسسات المالية في تحويل الأموال المرتبطة بالإتّجار غير المشروع بالمخدرات. علاوةً على ذلك، يُسلط التقرير الضوء على أمثلة مختلفة لكيفية غسل عائدات تجارة المخدرات في دولة الإمارات، كما يعزز الفهم حول كيفية إساءة استخدام المؤسسات المالية في دولة الإمارات في التوجّه المتزايد للإتّجار بالمخدرات من خلال منصات التواصل الاجتماعي، ويُسلط الضوء على ملاحظات مختلفة متعلقة باحتمال توظيف عملات افتراضية في الإتّجار بالمخدرات وغسل عائداتها.

حدّدت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة بشكل إجمالي **2556 تقريراً لحالات مشبوهة** تم رفعها باستخدام نظام رفع التقارير "goAML" بشأن الإتّجار بالمخدرات وغسل عائداتها خلال الفترة **1 إبريل 2020- 31 مارس 2023**. وقام الفريق المتخصص بوحدة المعلومات المالية بتحليل استراتيجي لنسبة 60% من هذه التقارير، وتُشكّل **1546 تقريراً لحالات مشبوهة** تشمل 1395 تقريراً عن معاملات مشبوهة و151 تقريراً عن أنشطة مشبوهة. من بين التقارير المشبوهة المذكورة، تم إحالة 39 قضية من وحدة المعلومات المالية إلى سلطات إنفاذ القانون، مع الإشارة إلى أن قضية واحدةً قد تجمع بين تقرير مشبوه واحد أو أكثر. أجرت وحدة المعلومات المالية كذلك تحليلاً معمقاً بشأن ما مجموعه **129 قضية مرتبطة بـ 292 شخصاً**، بادرت بإجرائها سلطات مختلفة لإنفاذ القانون من خلال نظام إدارة الاستعلامات المتكامل لوحدة المعلومات المالية. إلى جانب ذلك، تم تحليل 70% من إجمالي تقارير المعلومات التي تمت مشاركتها مع وحدات معلومات مالية نظيرة تتعلق باشتباه مرتبط بالمخدرات خلال الفترة المحددة للدراسة.

---

[1] مجموعة العمل المالي (2022) "تقرير حول حالة الفعالية والامتثال لمعايير مجموعة العمل المالي". متوفر على:
www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/Report-on-the-State-of-Effectiveness-Compliance-with-FATF-Standards.pdf

[2] مجموعة العمل المالي (2022) "غسل الأموال من الفنتانيل والأفيون الصناعي". متوفر على:
https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Methodsandtrends/Money-laundering-fentanyl-synthetic-opioids.html

[3] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2023) "تقرير المخدرات العالمي 2023". متوفر على:
https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/world-drug-report-2023.html

تُشكل الأنماط التالية ومؤشرات المخاطر المرتبطة بها نتائج العمل الرئيسية للتحليل، والتي تتطلب تخفيف حدة المخاطر:

1- استغلال القطاع المصرفي في الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال.
2- استغلال شركات الخدمات المالية في الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال.
3- إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين في الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال.
4- توظيف تقنيات غسل الأموال القائم على التجارة في الإتجار بالمخدرات وغسل عائدات المخدرات غير المشروعة.
5- استغلال القطاع العقاري في غسل عائدات الإتجار بالمخدرات.
6- توظيف أصول افتراضية في الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال.

ويخلُص التقرير إلى الإجراءات الضرورية للتصدي لمكافحة الإتّجار بالمخدرات وغسل عائداتها في دولة الإمارات من قبل السلطات المختصة والكيانات المبلغة، بما في ذلك تحديث قائمة مؤشرات المخاطر ونظم المراقبة.

مقدمة

يُعد تعاطي المخدرات إحدى أخطر المشاكل على مستوى العالم، والتي تؤثر على الأفراد، وخاصة فئة الشباب، وعلى قِيم المجتمع بشكل كبير. وفي اجتماعٍ عُقد بتاريخ 7 يونيو 2023 لمجلس الوزراء الإماراتي، أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، عن إنشاء مجلس مكافحة المخدرات[4]، وأضاف سموه "إن المخدرات بلاء هذا العصر، وسرطان المجتمعات، ووباء يستهدف أعز ما نملك يستهدف الشباب، ومكافحته واجب وطني على كل ولي أمر، وكل مسؤول حكومي وأمني".[5]

ونظراً للموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة كمركز للنقل البحري والجوي، وكذلك وجهة للأعمال والسياحة، تم استخدام الدولة كطريق عبور لدول مصدر المخدرات والأطراف الناقلة لها الذين يتوجهون إلى دول وقارات مختلفة، بما فيها إفريقيا وآسيا، والدول المجاورة في منطقة الشرق الأوسط.[6]

تطبّق دولة الإمارات سياسة عدم التساهل مطلقاً مع خطر المخدرات والتي في إطارها وضعت أطر قانونية وتنظيمية قوية لمكافحة الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال، وفي حالة عدم استخدام المخدرات كجزء من الأنشطة الطبية أو العلمية الخاضعة للإشراف والتنظيم، يُجرّم قانون دولة الإمارات إنتاج واستيراد وتصدير ونقل وشراء وبيع وترويج وحيازة وتخزين المواد المخدرة والمؤثرات العقلية[7]. وينص القانون الاتحادي رقم (30) لسنة 2021 في شأن "مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية" وتعديله بالقانون الاتحادي رقم (53) لسنة 2022، على أحكام مختلفة في شأن تعاطي المخدرات. طبقاً **للمادة رقم (65) من القانون الاتحادي رقم 30 لسنة 2021**، يعاقب بالسجن والغرامة التي لا تقل عن 100,000 درهم كل من حاز أو أخفى أو أجرى أي عملية لأموال، متى كانت هناك دلائل أو قرائن كافية بأنها قد تحصلت نتيجة ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون.

الإتّجار بالمخدرات هو "تجارة عالمية غير مشروعة تشمل زراعة وتصنيع وتوزيع وبيع المواد الخاضعة لقوانين حظر المخدرات."[8] إن الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال مرتبطان ببعضهما البعض بشكل وثيق، وذلك لأن العائدات الإجرامية المتأتية من الإتّجار بالمخدرات سيتم غسلها في نهاية المطاف. عادة يخفي المجرمون عائدات النشاط غير المشروع باعتبارها أموالاً مشروعة عن طريق استغلال القطاعين المالي وغير المالي. وفي هذا السياق، تُعرّف المادة (2) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن "مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة" مرتكب جريمة غسل الأموال بأنه كل من ارتكب عمداً أحد الأفعال التالية:

1- حوّل المتحصلات أو نقلها أو أجرى أي عملية بها بقصد إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع.
2- أخفى أو موّه حقيقة المتحصلات أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرّف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها.

---

[4] طبقاً للمادة (3) من القانون الاتحادي رقم (30) لسنة 2021 في شأن "مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية"، ينشأ مجلس يسمى (مجلس مكافحة المخدرات) يختص بوضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

[5] جريدة *الخليج*" محمد بن راشد: المُخدّرات بلاء العصر يستهدف أعزّ ما نملك "، 7 يونيو 2023. متوفر على: https://tinyurl.com/4ezsm24t

[6] العوضي، أ. (2012) "جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة تعاطي المخدرات"، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. متوفر على: https://www.ecssr.ae/en/reports_analysis/uae-efforts-in-combating-drug-abuse/

مكتب وزارة الخارجية الأميركية للشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القانون (2016) تقرير الاستراتيجية الدولية لمكافحة المخدرات. متوفر على: https://2009-2017.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/2016/

[7] القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 1995 في شأن مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، والذي تم إلغاؤه بموجب المادة رقم (99) من القانون الاتحادي رقم (30) لسنة 2021 في شأن مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية.

[8] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة "الإتّجار بالمخدرات". متوفر على: https://www.unodc.org/unodc/en/drug-trafficking/index.html

3- اكتسب أو حاز أو استخدم المتحصلات عند تسلّمها.
4- مساعدة مرتكب الجريمة الأصلية على الإفلات من العقوبة.

بالإضافة لذلك، فإن المادة (25) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 تنص على "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (3) ثلاثة أشهر وبالغرامة التي لا تقل عن 50,000 (خمسين ألف درهم) أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من حاز أو أخفى أو أجرى أي عملية لأموال متى كانت هناك دلائل أو قرائن كافية على عدم مشروعية مصدرها.

يناقش هذا التقرير مختلف العناصر والسمات المرتبطة بإساءة استخدام المؤسسات المالية في ارتكاب الجرائم المرتبطة بالمخدرات والمؤثرات العقلية، سواءً كجريمة أصلية من خلال الإتجار بالمخدرات أو من خلال غسل الأموال بإخفاء العائدات المتأتية منها أو تمويهها. حيث يوضّح التقرير أكثر الأنماط والتوجّهات الشائعة لكيفية استغلال المؤسسات المالية في المعاملات المالية المرتبطة بالإتّجار غير المشروع بالمخدرات. كما يُسلط التقرير الضوء على أمثلة مختلفة لكيفية غسل عائدات الإتّجار بالمخدرات في دولة الإمارات. وبصفة أساسية، يتماشى هذا التقرير مع الحملة الوطنية التي تم إطلاقها في شهر مايو 2023 لمكافحة الترويج غير المشروع للمخدرات على وسائل التواصل الاجتماعي تحت شعار "شاركنا لنمنعها."

الهدف من التقرير

كجزء من خطة التحليل الاستراتيجي وتماشيا مع الجهود المتواصلة لوحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة لمعالجة وتحديد أنماط الجرائم المحتملة لغسل الأموال، تقوم وحدة المعلومات بتقديم هذا التقرير للأغراض التالية:

1- تطوير فهم الأنماط والتوجّهات المستخدمة في الإتّجار بالمخدرات.
2- تحديد الأنماط المحتملة لكيفية غسل العائدات غير المشروعة من الإتّجار بالمخدرات في الدولة.
3- وضع مؤشرات للمخاطر المختلفة مرتبطة بالإتّجار بالمخدرات وغسل عائداتها.
4- توفير أمثلة عن حالات تُعزز الفهم حول مؤشرات المخاطر الرئيسية.
5- زيادة التوعية لدى القطاعين العام والخاص بخصوص استغلال المؤسسات المالية في الإتّجار بالمخدرات وغسل عائداتها.

المنهجية المستخدمة في إعداد التقرير

يُوضح هذا التقرير الأنماط والتطبيقات المتعلقة باستغلال المؤسسات المالية في الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال من **1 إبريل 2020 إلى 31 مارس 2023**. لقد وضع قسم البحوث والتحليل الاستراتيجي بوحدة المعلومات المالية فرضيات مختلفة حول كيفية الإتّجار بالمخدرات وغسل عائدات المخدرات غير المشروعة في دولة الإمارات باستخدام البيانات الأولية والآراء التي تم جمعها من الشركاء الرئيسيين لوحدة المعلومات المالية والمنشورات المختلفة، بما في ذلك تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومجموعة العمل المالي. ولاحقاً لذلك، واصل قسم البحوث والتحليل الاستراتيجي فحص واختبار تلك الفرضيات باستخدام المعلومات المتوفرة من قواعد البيانات لدى وحدة المعلومات المالية. تتكون الفرضيات الموضوعة من العناصر التالية:

1- استغلال القطاع المصرفي في الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال.
2- استغلال شركات الخدمات المالية في الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال.
3- إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين في الإتجار بالمخدرات وغسل الأموال.
4- استخدام تقنيات غسل الأموال القائم على التجارة في الإتّجار بالمخدرات وغسل عائدات المخدرات غير المشروعة.
5- استغلال القطاع العقاري في غسل عائدات الإتّجار بالمخدرات.
6- استخدام أصول افتراضية في الإتجار بالمخدرات وغسل الأموال.

استخدم هذا التقرير المعلومات الواردة في قواعد بيانات وحدة المعلومات المالية، وخاصة تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة المتوفرة في نظام رفع التقارير (goAML)، والإحالات التي تم تصعيدها من هذه التقارير، والقضايا وطلبات التجميد المتوفرة في نظام إدارة الاستعلامات المتكامل. هذا بالإضافة إلى التقارير المتعلقة بالطلبات الدولية التي تشمل دولة الإمارات في قضايا المخدرات (الإفصاحات العفوية الواردة، وطلبات المعلومات الواردة، والإفصاحات العفوية الصادرة، وطلبات المعلومات الصادرة). وكذلك تم استخدام قواعد البيانات الخاصة بوحدة المعلومات المالية بالإضافة لبيانات مستلمة من الشركاء الرئيسيين المحليين، بما في ذلك الإدارة العامة لمكافحة المخدرات الاتحادية في وزارة الداخلية والهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ.

تم تحديد العينة المختارة لاختبار الفرضيات المذكورة سابقاً استناداً إلى **"أسباب رفع التقارير"** المتعلقة بالمخدرات والتي تم اختيارها من قبل الكيانات التي قامت برفع التقارير في ملء تقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة **وعمليات البحث عن الكلمات الرئيسية** التي تمت على نظام رفع التقارير (goAML). هذا بالإضافة إلى طلبات التحقق[9] المرسلة إلى مختلف المؤسسات المالية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية عن طريق نظام رفع التقارير (goAML) (المرفق الداخلي لاستخدام وحدة المعلومات المالية).

وبشكل مختصر، فقد أدى الأسلوب المنهجي المتبع في هذا التقرير إلى تمكين قسم البحوث والتحليل الاستراتيجي من تحديد الأنماط المتصلة بالإتّجار بالمخدرات وغسل عائدات المخدرات غير المشروعة التي كانت متوافقة مع قواعد البيانات المذكورة، وكذلك مع بيانات ومنظور الشركاء الرئيسيين المحليين.

نبذة عامة

وفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كان واحد من كل 17 شخصاً تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً قد استخدم مخدراً في عام 2021 في جميع أنحاء العالم، وبتقدير عدد مستخدمين بلغ 296 مليون مستخدم.[10] وفي منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، يعد الأفيون المخدّر الأكثر استخداماً، تليها المواد المؤثرة نفسياً والمنشطات الأمفيتامينية.[11] وفي الإطار ذاته، شدّدت مجموعة العمل المالي على تنوع سلاسل الإمداد بالمواد الأفيونية الصناعية والأساليب المستخدمة لغسل العائدات من دولة إلى أخرى. وعلى الرغم من أن موردي المخدرات غير المشروعة يواجهون العديد من المخاطر في أعمالهم، مثل خسارة استثماراتهم ومخزوناتهم وخطر إلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم، فإن جماعات الجريمة المنظّمة لا تزال تحقق مليارات الدولارات سنوياً من تجارتهم في المخدرات غير المشروعة، بما في ذلك المواد الأفيونية الصناعية.[12] وبالتالي، فإنهم يستخدمون مجموعة واسعة من الأساليب لغسل عائدات الإتّجار بالمخدرات، بما في ذلك تهريب الأموال بكميات كبيرة، وشركات نقل الأموال، والشركات الوهمية، وغسل الأموال القائم على التجارة، وخدمات الشركات المتخصصة في غسل الأموال. يستخدم المجرمون أيضاً الشبكة المظلمة ويقبلون أصولاً افتراضية لتسويق منتجاتهم وبيعها نظراً للهوية المجهولة في هذه المواقع.[13] ومن المؤكد أن يشكّل الإتّجار بالمخدرات وغسل العائدات تحدياً لجميع الدول، حيث حددّت ثلثا الدول

[9] تشير طلبات التحقّق هنا إلى التواصل مع المؤسسات المالية عن طريق نظام رفع التقارير (goAML) للتحقّق من تقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة التي تم رفعها، ثم تتم مقارنتها مع ما استخرجه موظفو قسم البحوث والتحليل الاستراتيجي من النظام.

[10] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2023) "تقرير المخدرات العالمي 2023". متوفر على:
https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/world-drug-report-2023.html

[11] نفس المرجع السابق

[12] نفس المرجع السابق، ومجموعة العمل المالي (2022) "غسل الأموال من الفنتانيل والأفيون الصناعي". متوفر على:
https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Methodsandtrends/Money-laundering-fentanyl-synthetic-opioids.html

[13] مجموعة العمل المالي (2022).

أن الإتّجار بالمخدرات جريمةً رئيسية تنطوي على غسل الأموال، تتبعها جرائم الفساد والاحتيال والضرائب (وفقاً للجولة الرابعة من التقييمات المتبادلة لمجموعة العمل المالي).[14]

في عام 2013، أمر الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة ووزير الداخلية، "بضرب عصابات المخدرات الكبرى بقبضة حديدية وتأمين المزيد من التعاون والتنسيق مع جهات مكافحة المخدرات على الصعيدين الإقليمي والدولي."[15] لا تدّخر سلطات إنفاذ القانون بدولة الإمارات جهداً في ردع جرائم تعاطي المخدرات وتهريبها، وقد تعاونت مع العديد من الدول في جميع أنحاء العالم في عمليات مكافحة المخدرات، بما في ذلك توفير معلومات جوهرية ترتبط بالمخدرات للقبض على جماعات وعصابات المخدرات.[16] بالإضافة لذلك، فإن دولة الإمارات من الدول الموقعة على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وهي تمتثل لتدابير الرقابة الدولية اللازمة لضمان عدم توفّر المواد المخدرة والمؤثرات العقلية مجاناً للأشخاص العاديين.[17] وعلى الرغم من ذلك، يستخدم مهربو المخدرات أنماطاً مختلفة مبتكرة في نقل المخدرات إلى دولة الإمارات أو العبور ضمنها براً وعن طريق الموانئ والمطارات. وقد أحبطت سلطات الجمارك والشرطة محاولات عديدة قام بها مهربو المخدرات، وشملت هذه الأنماط المخدرات المخبأة في حاويات على متن السفن، والأجهزة المحمولة، ولفائف ورق الجدران، وشحن الحاويات المبردة، وخلط المخدرات بمنتجات مختلفة مثل الأطعمة المعلبة، والفواكه المجففة، والفاصوليا العريضة، والمكسرات. بالإضافة إلى ذلك، يتم إخفاء المخدرات في الإطارات وقطع غيار السيارات عبر الحدود البرية، في بطانات حقائب المسافرين أو الكبسولات المملوءة بالهيروين والكريستال ميث في أحشائهم.[18]

وفي الوقت ذاته، تُظهر الإحصاءات الأخيرة الجهود المتزايدة التي تبذلها سلطات إنفاذ القانون على امتداد السنين لمصادرة المخدرات والمواد المحظورة التي يتم تهريبها عبر حدود دولة الإمارات. على سبيل المثال، سجلت جمارك أبوظبي 4,663 عملية مصادرة مخدرات في جميع المنافذ الجمركية للإمارة منذ بداية العام 2019 حتى نهاية شهر مايو 2023، بقيمة إجمالية مقدرة تتجاوز 170 مليون درهم.[19] ونجحت جمارك دبي خلال الأعوام 2020-2022 في إحباط أكثر من 2600 محاولة لتهريب المخدرات، تضمنت 829 عملية مصادرة في العام 2020، و941 عملية مصادرة في العام 2021، و834 عملية

---

[14] مجموعة العمل المالي (2022) "تقرير حول حالة الفعالية والامتثال لمعايير مجموعة العمل المالي". متوفر على: www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/Report-on-the-State-of-Effectiveness-Compliance-with-FATF-Standards.pdf

[15] شرطة دبي (2013) (الدولة بدون مخدرات، المجلة التوعوية والثقافية"، العدد 13 الصادر في شهر أكتوبر 2013، صدرت عن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – شرطة دبي.

[16] على سبيل المثال، انظر *الإمارات اليوم* (2023) " ضبط 55 طن مخدرات و597 مشتبهاً به في عملية دولية "، 27 يونيو 2023. متوفر على: https://www.emaratalyoum.com/local-section/accidents/2023-06-27-1.1762371 ;
Euronews (2022) " يوروبول تضبط "عصابة كبيرة" لتهريب الكوكايين في دبي ودول أوروبية ". متوفر على: https://arabic.euronews.com/2022/11/28/police-arrest-gang-smuggling-cocaine-in-dubai-and-european-countries;
مكتب وزارة الخارجية الأميركية للشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القانون (2016) تقرير الاستراتيجية الدولية لمكافحة المخدرات.

[17] الموقع الرسمي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة (لا يوجد تاريخ) "الأدوية والعقاقير الخاضعة للرقابة". متوفر على: https://u.ae/en/information-and-services/health-and-fitness/drugs-and-controlled-medicines

[18] انظر مثلاً، *Khaleej Times* (2019) "الشرطة في دولة الإمارات تكشف عن أكثر الطرق شيوعاً في تهريب المخدرات"، 28 أكتوبر 2019؛ أخبار العربية (2022) "شرطة دبي تصادر 436 كيلو غرام من المخدرات غير المشروعة المهرّبة في شحنة من الفاصولياء العريضة"، 27 أكتوبر 2022؛ أخبار العربية (2022) "جمارك دبي تُحبط تهريب 12.5 كيلو غرام من المارجوانا المخبأة في بطانات الحقائب"، 21 أكتوبر 2022. آرابيان بزنس (2023) "السلطات تُحبط تهريب مخدرات للإمارات"، 29 مايو 2023.

[19] وكالة أنباء الإمارات "وام" (2023) "تنفيذ 4,663 عملية مصادرة مخدرات منذ العام 2019 بقيمة 170 مليون درهم: جمارك أبوظبي"، 26 يونيو 2023. متوفر على: https://wam.ae/en/details/1395303172943

مصادرة في العام 2022.[20] وخلال الربع الأول من العام 2023، صادرت جمارك الشارقة وحدها أكثر من 60 كيلو غراماً من المخدرات و14,378 من المسكنات غير المشروعة.[21]

إن الاستخدام المتزايد لشبكة الإنترنت والعدد المتزايد من المنصات الرقمية، بما في ذلك أسواق الشبكة المظلمة، يساعد على الإتّجار بالمخدرات وغسل العائدات بطرق مبتكرة، مما يجعل سلاسل الإمداد بالمخدرات أقصر وأرخص سعراً ويجعل إمكانية الوصول إليها أكثر سهولة.[22] علاوةً على ذلك، فإن الطبيعة المجهولة للشبكة المظلمة التي لها أسماءً وهمية تُوفر لتجّار المخدرات احتمالية انخفاض نسبة اكتشافهم. بناءً على ذلك، تم اعتبار الإتّجار بالمخدرات عبر شبكة الإنترنت بأنها توجّه يشهد تنامياً على الصعيد العالمي. وتعد منصات التواصل الاجتماعي، تحديداً، مواتية لتجّار المخدرات ومشتريها نظراً لشعبية تلك المنصات وإمكانية الوصول إليها مباشرة. وفي الوقت نفسه، تُشكّل أسواق الإنترنت المظلمة جزءاً محدوداً من جميع المعاملات المتعلقة بالمخدرات، ولكن موزعي المخدرات يفضلونها بشكل متزايد.[23]

وقد أشار تحليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمعاملات سلسلة الكتل "Block Chain" على الشبكة المظلمة إلى التوجّه نحو التوزيع بالجملة، مع زيادة ملحوظة في قيمة متوسط المعاملة من 100 دولار في عام 2018 إلى 500 دولار في عام 2021، على الرغم من انخفاض عدد المستخدمين ومجموع المعاملات. أما بخصوص دفع ثمن المخدرات غير المشروعة، فإن العملة المشفرة هي الطريقة المفضلة. ومع ذلك، أشار تحليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن معظم المعاملات التي تم تنفيذها باستخدام العملة المشفرة لا تزال قانونية، حيث أن حوالي نسبة 0.1% إلى نسبة 0.9% فقط من جميع المعاملات التي تمت بالعملة المشفرة خلال الفترة 2017-2022 تشمل معاملات مرتبطة بسلع وخدمات غير قانونية (0.24% في العام 2022). [24]

تبدأ عادةً طريقة بيع المخدرات على شبكة الإنترنت بالإعلان عن المنتج على شبكة الإنترنت المظلمة أو شبكة الإنترنت العادية، يتبعه طلبات العملاء المدفوعة بعملة مشفرة أو من خلال منصات على الإنترنت، وعادة يتم تسليم المخدرات عن طريق البريد أو عن طريق توصيلها إلى مواقع محددة[25]. وفي الإطار نفسه، يهدف نطاق هذا التقرير إلى تطوير فهم كيفية استغلال المؤسسات المالية في دولة الإمارات في التوجّه المتزايد للإتّجار بالمخدرات من خلال منصات التواصل الاجتماعي، ويُسلّط الضوء على الملاحظات المختلفة المتعلقة باحتمالية استخدام أصول افتراضية في الإتّجار بالمخدرات وغسل العائدات.

[20] وكالة أنباء الإمارات "وام" (2023) "جمارك دبي: دعم مكافحة المخدرات وضمان الازدهار الاقتصادي"، 25 يونيو 2023. متوفر على: https://wam.ae/en/details/1395303172509

[21] *ذا ناشيونال* (2023) "جمارك الشارقة تصادر 60 كيلو غرام من المخدرات بعد إحباط تسع محاولات لتهريب المخدرات"، 29 مايو 2023. متوفر على:

https://www.thenationalnews.com/uae/courts/2023/05/29/sharjah-customs-seize-60kg-of-drugs-after-thwarting-nine-smuggling-attempts/

[22] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[23] نفس المرجع السابق

[24] نفس المرجع السابق

[25] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2021) "أدوات وبرامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمواجهة مبيعات المخدرات غير المشروعة على شبكة الإنترنت المظلمة أو شبكة الإنترنت العادية". متوفرة على:
https://www.state.gov/wp-content/uploads/2021/11/UNODC-Tools-and-Programs-to-Address-Illicit-Online-Drug-Sales-on-the-Open-and-Dark-Web.pdf

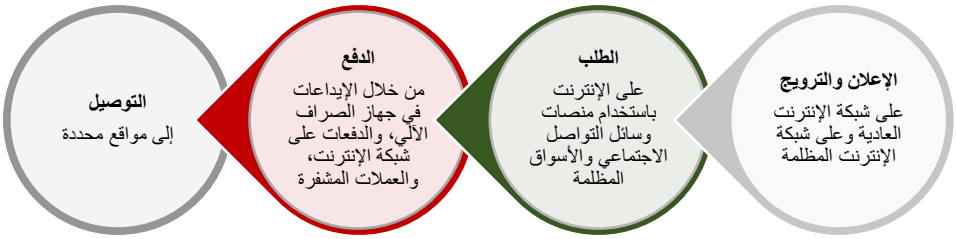

الشكل 1: عملية بيع المخدرات على شبكة الإنترنت (استناداً على بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة "أدوات وبرامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمواجهة مبيعات المخدرات غير المشروعة على شبكة الإنترنت المظلمة أو شبكة الإنترنت العادية")

نبذة عامة عن البيانات والمعلومات ذات الصلة التي تستند إليها عملية التحليل

يشتمل هذا القسم على نبذة عامة على البيانات والمعلومات التي تم جمعها واستندت عليها عملية تحليل هذا التقرير. ويتناول هذا القسم أيضاً مختلف الخصائص والسمات الممكنة للإتّجار بالمخدرات وغسل عائدات المخدرات غير المشروعة. تشمل هذه السمات الجنسيات، مهن الأفراد، الفئة العمرية، الدول المعنية، ونماذج المعاملات المستخدمة من قبل الأفراد المتورطين. هذا بالإضافة إلى الأنماط التي حددها سابقاً الشركاء الرئيسيون، بما يتوافق مع الأنماط المحددة ومؤشرات المخاطر التي وضعتها وحدة المعلومات المالية في قسم لاحق في هذا التقرير. فيما يلي ملخص لتحليل البيانات المذكورة.

1- المعلومات والبيانات ذات الصلة المتوفرة ضمن قواعد بيانات وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة

1.1 تحليل تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة التي تم رفع تقارير بها من خلال نظام رفع التقارير "goAML"

حدّدت وحدة المعلومات المالية **2556 تقريراً مشبوهاً** بشكل إجمالي ذات الصلة بالإتّجار بالمخدرات وغسل العائدات خلال الفترة من **1 أبريل 2020 إلى 31 مارس 2023**، تم إبلاغه بشكل رئيسي من قبل بنوك وشركات خدمات مالية، ولكن ذلك أيضاً بالإضافة لمزودي خدمات الأصول الافتراضية وعدد قليل من مزودي الخدمات للشركات. أجرى فريق قسم البحوث والتحليل الاستراتيجي بشكل عام مراجعةً وتحليلاً لنسبة **60%** من التقارير المذكورة (التي تشمل بشكل إجمالي **1546 تقريراً مشبوهاً ومنها 1395 تقريراً عن معاملات مشبوهة و151 تقريراً عن أنشطة مشبوهة)**، بالإضافة إلى 14 ملفاً عن معلومات إضافية تحتوي على معاملات وملفات معلومات إضافية بدون معاملات. ومن بين التقارير المشبوهة المذكورة، تم إحالة 39 قضية من وحدة المعلومات المالية إلى سلطات إنفاذ القانون، مع الإشارة إلى أن قضية واحدةً قد تجمع بين تقرير مشبوه واحد أو أكثر.

فيما يتعلق بطريقة المعاملات، كانت الطريقتان الرئيسيتان للمعاملات هما **الإيداعات النقدية** تليها **عمليات السحب النقدية**، من بين وسائل أخرى، كما هو مبين في الرسم البياني 1.

الرسم البياني 1- *الطريقة الرئيسية للمعاملات المنفذة*

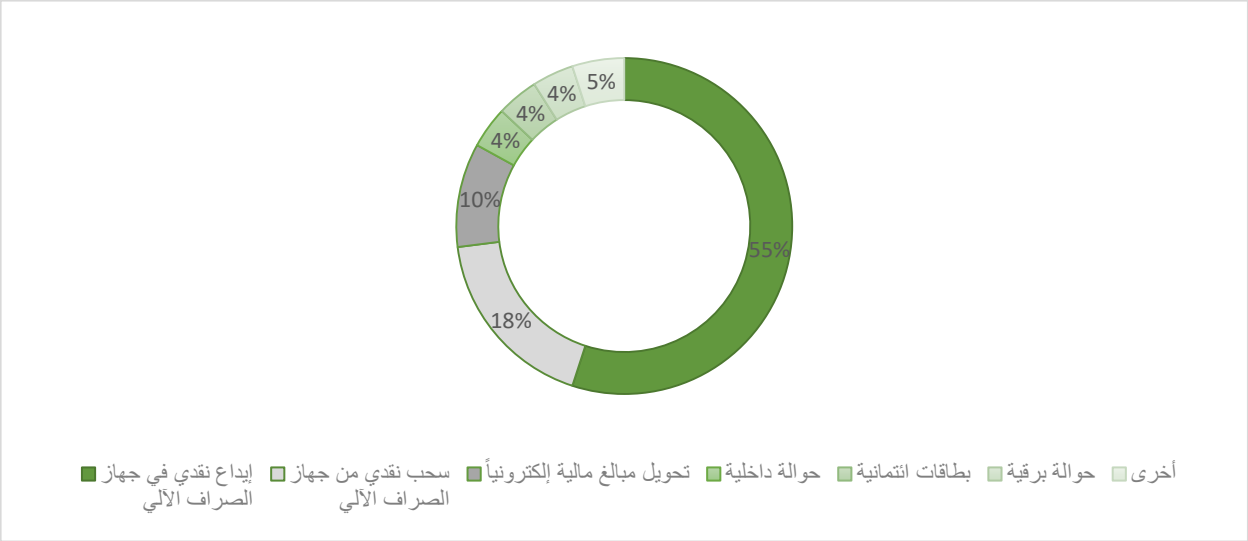

وبشكل مستمر، تم رفع تقارير عن نسبة كبيرة من العملاء الذين يُشتبه في تورطهم أو ارتباطهم بتجارة المخدرات والإتّجار بها، تليها المعاملات التي لم تتوافق مع النشاط العادي للحساب. يُبين الجدول 1 الأسباب الرئيسية لرفع التقارير التي تستخدمها الكيانات التي ترفع تقارير عن معاملات المشبوهة وتقارير عن أنشطة مشبوهة تتعلق بالمخدرات.

الجدول 1 – *الأسباب المستخدمة من قبل الكيانات التي قامت برفع تقارير*

م.	سبب رفع التقرير	% من التقارير
1	تم الاشتباه في العميل بأنه متورط/ ذو صلة بالإتّجار/التجارة المحتملة في المخدرات.	%24
2	معاملات غير متوافقة مع النشاط المعتاد في الحساب.	%15
3	عدم وجود وثائق ملائمة لدعم المعاملات.	%11
4	قيام العميل بتنفيذ عدة إيداعات نقدية بمبالغ صغيرة في أجهزة الصراف الآلي.	%8
5	يُظهر الحساب سرعة كبيرة في حركات المبالغ النقدية.	%8
6	عدم توافق نشاط المعاملات (إيداعات و/أو خصومات) مع الوظيفة المزعومة، أو العمل أو النشاط المتوقع للعميل، أو عدم وجود عمل أو غرض مشروع واضح للمعاملات.	%6
7	تقارير إعلامية سلبية أو أخبار سلبية، تدل على ارتباط صاحب الحساب بجرائم مزعومة أو على صلة بمجرمين.	%6
8	عدم تبرير المعاملة من الناحية الاقتصادية بالأخذ بعين الاعتبار عمل صاحب الحساب أو مهنته.	%4
9	إيداعات وسحوبات نقدية متعددة ذات مراجع مشتبه بها.	%3
10	يُظهر حساب العميل بأنه يتم استخدامه كحساب لتمرير المبالغ النقدية، حيث تتم الإيداعات النقدية في مدن/دول لا يُقيم أو لا يمارس العميل فيها عملاً.	%3

وارتبطت العينة التي تم تحليلها **بحسابات فردية (94%** من إجمالي العينة)، في حين أن النسبة المتبقية البالغة **6%** مرتبطة **بأشخاص اعتباريين**. ومن بين الأفراد المتورطين، كانت هناك نسبة 96% من **المقيمين** في دولة الإمارات، بينما كانت نسبة

3% من المعاملات هي معاملات لغير المقيمين، ونسبة 1% لم يتم تحديدها/غير متوفرة وفقاً للمعلومات المقدمة من الجهة التي قامت برفع التقارير.

وهناك ملاحظة أخرى هي أن أغلبية الأفراد المشتبه في تورطهم تتراوح أعمارهم بين **23 و35 عاماً**. وكما هو مُبين في الجدول 2، كانت أغلبية هؤلاء الأفراد من عمّال المهن والحرف اليدوية[26] و/أو الأفراد الذين هم من ذوي الأجور المنخفضة، ولكن أيضاً هناك نسبة ملحوظة من الأفراد الذين هم من الموظفين الإداريين أو أصحاب الشركات. يُسلط الجدول الضوء أيضاً على أن نسبة 5% تقريباً من إجمالي الأفراد المشتبه في تورطهم هم من الذين يعملون كسائقين لمركبات خفيفة أو ثقيلة، الأمر الذي قد يشير إلى طريقة التسليم. وعلى الرغم من ذلك، فقد أكد تحليل لبيانات تقارير المعاملات المشبوهة/أنشطة العمل المشبوهة وجود ثغرة كبيرة في وثائق بعض المؤسسات المالية وفي متطلبات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب مثل ملء نموذج اعرف عميلك، حيث تبين من التحليل أن عدد ملحوظ من نماذج اعرف عميلك لم تتضمن المعلومات الأساسية لصاحب الحساب مثل المهنة، والتي تُعد هامةً للتحقّق من مصدر الدخل والمعدل المتوقع لحركة الحساب. وقد أشارت بعض هذه النماذج إلى مكان العمل، ولكنها لم تشمل وظيفة العميل (مثلاً، ذكرُ أن العميل يعمل لدى XXX ذ.م.م). يُمكن ربط سبب هذا القصور بحقيقة أن بعض نماذج اعرف عميلك تم ملؤها عن طريق الإنترنت من قبل العميل. كما لم تكشف مؤسسات أخرى عن أي معلومات تتعلق بمهنة عملائها، ولذلك تم تحديدها من قبل وحدة المعلومات المالية بأنها غير معروفة أو غير متوفرة. وفي إطاره، يتوجب على الكيانات المبلغة مراجعة الإجراءات الخاصة — "اعرف عميلك" وإثبات مصدر الدخل من عملائها، بما في ذلك اسم جهة العمل ومهنة العميل.

الجدول 2 – *مهن الأفراد المتورطين*

م.	المهنة	عدد الأفراد
1	عامل مهنة يدوية (مثلاً، عامل عادي، عامل نظافة، ميكانيكي، كهربائي، نجّار، عامل بناء، عامل بناء بالطابوق، عامل بناء بالخرسانة، عامل تلميع بلاط، مزارع)	%26.3
2	عامل مهنة يدوية (سائق مركبة خفيفة/ثقيلة)	%4.7
3	موظف إداري (مثلاً، مدراء إدارات، مدراء، مشرفون، مسؤولون، مساعدون، وظائف تنفيذية أو إدارية أخرى)	%12.1
4	شريك/مستثمر/مالك/مساهم/يعمل لحسابه الخاص	%11.4
5	محاسب/موظف	%6.2
6	موظف مبيعات	%5.3
7	يعمل في شركات توظيف	%1.4
8	مبرمج كمبيوتر/أخصائي برمجيات	%0.9
9	يعمل في شركات سياحة	%0.7
10	عاطل عن العمل/ربة منزل	%0.6
11	زائر/سائح	%0.3
12	وظيفة غير محددة بأجر منخفض	%5.8
13	غير معروفة/لم يتم ذكرها	%7.8
14	مهن أخرى مختلفة	%16.5

[26] يشير عمّال المهن اليدوية إلى الأفراد الذين يعملون عادةً كعمال يدوية صعبة، وعادةً في قطاعات الزراعة، الصناعة، الإنشاء، التعدين، أو الصيانة، وسائقي الشاحنات.

وفيما يتعلق بالأشخاص الاعتباريين، تم تأسيس أغلبية الكيانات المشتبه في تورطها حسب العينة في "**البر الرئيسي**"[27] بنسبة تبلغ **65%** تقريباً، وتم تأسيس **30%** في "**المنطقة الحرة**"[28]، بينما تم تحديد النسبة المتبقية البالغة 5% على أنها "**غير معروفة**" لأن الجهة التي رفعت التقرير لم توفر المعلومات الخاصة بها. وكانت غالبية الأشكال القانونية لهذه الكيانات هي "**شركة ذات مسؤولية محدودة**"، تليها "**مؤسسة فردية**". ولم يتم يتبين من التحليل أنشطة أعمال محددة ذات العلاقة بالاشتباه.

2.5 تحليل المعلومات المتوفرة من قبل التعاون الدولي

خلال الفترة التي تمت معاينتها، تبادلت وحدة المعلومات المالية **154 تقرير معلومات بشكل إجمالي** مع وحدات معلومات مالية نظيرة تتعلق بالمخدرات بهدف تحديد أي أنماط إجرامية ذات صلة بالمخدرات شملت دولة الإمارات. وقام وحدة المعلومات المالية بمعاينة **70%** من هذه التقارير بشكل مفصل.

3.5 تحليل الحالات والمعلومات المتوفرة من نظام إدارة الاستعلامات المتكامل

خلال الفترة التي تمت معاينتها، استلمت وحدة المعلومات المالية، من خلال **نظام إدارة الاستعلامات المتكامل** الخاص بها، **763 طلباً** بشكل إجمالي للتحقق من قواعد البيانات، والبحث في الأسماء، وأوامر التجميد وإلغاء التجميد، وطلبات التقارير الفنية، وأنواع أخرى من طلبات المعلومات المرتبطة بالإتّجار بالمخدرات/غسل الأموال المرتبط بالمخدرات. شملت هذه الطلبات **37** طلباً من **النيابة العامة الاتحادية**، و**283** طلباً يتعلق بالمخدرات من **وزارة الداخلية**، و**443** طلباً من **سلطات إنفاذ القانون** الأخرى **والنيابة العامة المحلية**.

وأجرت وحدة المعلومات المالية تحليلاً معمقاً لما مجموعه **129 حالة** مرتبطة بـ **292 شخصاً**، باشرت بها سلطات إنفاذ القانون المختلفة والنيابات العامة. وكانت أغلبية الأفراد المتورطين يعملون في دولة الإمارات ويستخدمون حسابات مصرفية لأغراض غير مشروعة، بينما غالبية الأشخاص الاعتباريين المتورطين كانوا مرخصين لأعمال تستخدم النقد بكثافة.

هذا، وقد أيّد تحليل الحالات المذكورة نتائج تحليل تقارير المعاملات المشبوهة/ تقارير الأنشطة المشبوهة، حيث كانت الأنماط المحددة متوافقة فيما بينها. وتحديداً، أظهرت البيانات في نظام إدارة الاستعلامات المتكامل عدداً كبيراً من الحسابات البنكية المختلفة المملوكة من قبل شخص واحد، والذي تمكّن أيضاً من الحصول على العديد من الخدمات من شركات الخدمات المالية في أنحاء دولة الإمارات. وبينما اشتمل نوع الحسابات المصرفية على حسابات التوفير والحسابات الجارية، فإن شركات الخدمات المالية اشتملت على التحويلات المالية، وصرف العملات، وإساءة استخدام بطاقات السفر. بالإضافة لذلك، فقد تبيّن أن أشخاصاً مختلفين في تحقيقات إنفاذ القانون هم مواضيع في تقارير معاملات مشبوهة مرتبطة بالاحتيال. وفي الوقت ذاته، لم تُظهر الحسابات المصرفية لأشخاص آخرين أي معاملات مشبوهة، وتوافقت معاملات الحساب مع الملف التعريفي للعميل لاستخدام الحساب لأغراض الحصول على الراتب، ولكنها كانت موضوعاً في تحقيقات إنفاذ القانون بسبب حيازة المخدرات.

وفي نهاية المطاف، أظهرت البيانات المتاحة من قضايا وطلبات إنفاذ القانون أن الحسابات المصرفية المشتبه فيها في الإتّجار بالمخدرات تنقسم لأغراض مختلفة بين مجموعة شبكة المخدرات، بما في ذلك مروجي المخدرات عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي الذين يتشاركون تفاصيل الحساب المصرفي المرتبط ببيع المخدرات، وأصحاب الحسابات المصرفية (أشخاص يتم استغلالهم أو أشخاص اعتباريين)، ومدير أو مراقب حسابات تمرير المبالغ المالية. على سبيل المثال، اشتملت أغلبية الحالات

[27] مرخصة بشكل رئيسي من قبل دائرة الاقتصاد والسياحة بدبي، تليها دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، ودائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة.
[28] تم ترخيص أغلبية هذه الجهات من هذه النسبة البالغة (30%) من الكيانات المعنية في المنطقة الحرة من قبل مركز دبي للسلع المتعددة، تليها هيئة مناطق رأس الخيمة الاقتصادية (راكز)، وواحة دبي للسيلكون، والمنطقة الحرة بجبل علي (جافزا).

على استخدام بطاقات متعددة لأجهزة الصراف الآلي لحسابات أشخاص يتم استغلالها لنقل المبالغ المالية من قبل شخص واحد. وعلاوة على ذلك، تمت ملاحظة أنه من غير الضروري أن تتبع جميع الحسابات المصرفية للأشخاص نفس النمط النموذجي المحدد في هذا التقرير، ذلك لأن بعضها كان خاملاً أو لم يظهر أي إشارة على استخدام حسابات مصرفية، بينما تُظهر حسابات بعض المعاملات غير العادية باستخدام حسابات لشركات الخدمات المالية. اشتملت أيضاً بعض التحويلات المالية المشبوهة لشركات الخدمات المالية المذكورة معاملات أجراها أشخاص غير مقيمين. وفي بعض الأمثلة، تبيّن أنه قد تم تسليم المبلغ الإجمالي للسحب إلى شخص اعتباري يدعي بأنه كان لأغراض تجارية (على سبيل المثال: محل خياطة). هذا كله بالإضافة لأشخاص تم ضبطهم وبحوزتهم مخدرات، وكشفت التحقيقات عن اتصالهم بأطراف دولية لتسويق البضائع ومنها المخدرات.

2- التحديات والملاحظات الأخرى المتعلقة بالبيانات والمعلومات التي تمت مراجعتها

بالإضافة لطبيعة الموضوع قيد الدراسة وصعوبة إرساء صلة قطعية بين المعاملات/الأنشطة المشبوهة التي تم رفع تقارير بها والإتّجار بالمخدرات في معظم الحالات، تبين لوحدة المعلومات المالية أن العديد من التقارير المشبوهة التي تمت معاينتها كانت تقارير "دفاعية" نتيجة لطلبات الحصول على معلومات/البحث أو إخطار بالتجميد من سلطات إنفاذ القانون. بناءً على ذلك، أثرت هذه الطلبات على جودة المعلومات التي تم رفع تقارير بها واستنتاجات التحليل التي توصلت إليها المؤسسات المالية المختلفة، ومنها على سبيل المثال الكيانات التي رفعت تقارير تشير إلى احتمالية تورط عميل في الإتّجار بالمخدرات، بينما لم تكن هناك معاملة واحدة أو إشارة إلى النمط المعترف به للإتّجار بالمخدرات في تقرير المعاملات المشبوهة، أو أية وثائق تدعم بوضوح الاشتباه المرتبط بالمخدرات، باستثناء الحركات غير المعتادة. وقد استبعدت الكيانات التي رفعت تقارير احتمالية أن تنطوي بعض المعاملات التي تم رفع تقارير بها على أنشطة غير قانونية أخرى مثل الاحتيال أو الحوالة غير المرخصة أو تسهيل معاملات الأطراف الثالثة. مع ذلك، طوّرت بعض المؤسسات المالية الأخرى المزيد من المعلومات حول موضوع طلبات إنفاذ القانون، مما ساهم بشكل كافٍ في التحليل والنتائج التي توصل إليها هذا التقرير.

يتمثل أحد التحديات الأخرى في إرساء صلة قوية بين المعاملات/الأنشطة المشبوهة التي تم رفع تقارير بها واحتمالية غسل عائدات المخدرات باستخدام النظام المالي أو التجاري لدولة الإمارات. ومع ذلك، لاحظ فريق العمل تقاريراً مشبوهة مختلفة يمكن ربطها بغسل الأموال مع بعض المؤشرات على التورط في المخدرات، مثل ربط الأشخاص بتقارير إعلامية سلبية ونتائج فحص للأسماء وبيانات الاشخاص المعرضين سياسيا وغيرهم الذين يمثلون مخاطر كأفراد. هذا بالإضافة إلى تقارير وزارة الداخلية عن شخص بحوزته مخدرات، بالإضافة إلى قوائم من السلطات التنظيمية الأجنبية، مثل قائمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية للأشخاص وجماعات الجريمة المنظمة المرتبطة بتجارة المخدرات..

النماذج والأنماط المحددة

يشتمل هذا القسم على نبذة عامة عن النماذج والأنماط المحددة المتصلة بالإتّجار بالمخدرات وغسل عائداتها في دولة الإمارات. إن الأنماط المحددة التي تمت مناقشتها في هذا القسم هي نتيجة لتحليل البيانات التي تم جمعها من قواعد بيانات وحدة المعلومات المالية.

1- استغلال الحسابات المصرفية في الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال

حددت وحدة المعلومات المالية أن معظم العينة التي تم استعراضها تتصل بشكل كبير باستغلال الحسابات المصرفية في الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال. إن النمط النموذجي المحدد هو عندما يفتح العميل حسابات مصرفية مختلفة يدعي أن الغرض من ذلك هو تحويل الراتب، وفي نهاية المطاف يتم استخدام الحسابات لتمرير المبالغ المالية للإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال، ولا يوجد في الحساب عادة ما يدل على أي إيداعات فعلية للرواتب. وفي الغالب، يتم إيداع مبالغ مالية في الحساب، بقيم تتراوح بين **10** و**5000** درهم إماراتي، من خلال استخدام العديد من مواقع أجهزة الإيداع النقدي في جميع أنحاء دولة الإمارات من قبل العديد من الأفراد، والتي يبدو أنها تمت من قبل أطراف ثالثة وأشخاص من جنسيات مختلفة. وفي العديد من التقارير المشبوهة، تمت ملاحظة تكرار أسماء الأفراد من مختلف الكيانات المبلغة. بناءً على ذلك، تبين أن إجمالي مبلغ (الإيداع) المشتبه به المرتبط بموضوع التقرير هو مبلغ كبير.

وعلى الرغم من أن معظم الإيداعات في النمط المذكور أعلاه كانت بمبالغ صغيرة، فقد أظهرت بعض الحالات أن هناك مبالغ أكبر (منظّمة) تم إيداعها، تتراوح من **9000 درهم إماراتي** إلى **30,000 درهم إماراتي**. ولاحقاً لذلك، يتم سحب المبالغ المالية مباشرة من الحساب عن طريق عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي، أو التحويلات بين الحسابات داخلياً أو/والتحويلات الخارجية إلى الحساب الخاص أو حسابات الأفراد/الكيانات الأخرى التي إما يتم الاحتفاظ بها لدى نفس المؤسسة المالية أو لدى مؤسسة مالية محلية أخرى في دولة الإمارات. تم توجيه بعض التحويلات لدول أخرى من خلال الحسابات المصرفية للطرف المعني. وتبيّن ارتباط حسابات المستلمين في الخارج بتقارير إعلامية سلبية مرتبطة بتجارة المخدرات. في نهاية المطاف، يتم ترك الحسابات المذكورة عادةً دون رصيد أو بأرصدة منخفضة.

وكانت الحسابات المصرفية للأفراد المتورطين بشكل أساسي حسابات توفير، وتم كذلك استخدام حسابات جارية، بما في ذلك الحساب متعدد الأطراف، وتبين من التحليل أن هذه الحسابات تم فتحها في الفترة الأخيرة من خلال المنصات المصرفية والرقمية. أظهر نشاط الحسابات زيادة ملحوظة ومفاجئة في أنشطة الإيداع والسحب على مدى فترة قصيرة، وكشفت عملية التحليل أيضاً أنه لاحقاً لإغلاق العديد من الحسابات المصرفية للأشخاص، بسبب ملاحظة البنك المعاملات غير المعتادة للعميل، سيفتح الشخص المعني حساباً جديداً مع بنك آخر أو يستخدم أحد حساباته الخاملة.

تم فتح معظم هذه الحسابات من قبل عمّال من ذوي الدخل المنخفض إلى المتوسط، بمن فيهم عمال بالمهن اليدوية، تتراوح أعمارهم من 20 إلى 35 عاماً، مما يُشير إلى أن أصحاب هذه الحسابات هم أشخاص يتم استغلالهم لنقل المخدرات. علاوةً على ذلك، كان هناك تورّط ملحوظ لحسابات فردية تبيّن أنهم يعملون كسائقين في شركات محلية مختلفة، مما يعني بشكل ضمني أنه يمكن استخدام هؤلاء الأفراد أيضاً كوسيلة لتسليم المخدرات. مع ذلك، يشغل العديد من أصحاب هذه الحسابات وظائف إدارية في شركات مختلفة أو أنهم شركاء (وتبيّن أن بعض هذه الشركات/المالكين يخضعون و/أو أنهم أطراف في تقارير معاملات مشبوهة/تقارير أنشطة مشبوهة أخرى). بالإضافة لذلك، تبيّن أنه لدى بعض الأفراد صلات بمعاملات مع كيانات قانونية مشتركة، مما يشير إلى احتمال تورط شركات وهمية في تهريب المخدرات.

علاوةً على ذلك، تمت ملاحظة أن مختلف الأفراد المتورطين (الأشخاص المذكورين في تقارير المعاملات المشبوهة) يعملون في نفس المكان (أو يتم توظيفهم/تعيينهم من قبل نفس الشركات)، مما يشير إلى استغلال أشخاص جدد من خلال إحالات من الزملاء أو بالتوصية. وكان تحليل الطلبات المستخرجة من نظام إدارة الاستعلامات المتكامل متوافقاً مع البيانات المتوفرة في تقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة، ويشمل ذلك نفس جنسيات ومهن الأفراد المتورطين، واستخدام خدمات كل من القطاع المصرفي وشركات الخدمات المالية، كما هو مبين لاحقاً في القسم التالي.

وفي نهاية المطاف، فإن وضع أنماط مؤكدة متصلة باستغلال الحسابات المصرفية لغسل الأموال المكتسبة من الإتّجار بالمخدرات، مثّل تحدياً لفريق العمل نظراً لطبيعة الإتّجار بالمخدرات كجريمة أصلية. ومع ذلك، أشار الفريق إلى أن تقارير المعاملات المشبوهة التي تشتمل على مبلغ كبير غير عادي من الأموال المشتبه بها (الإيداعات/حركات الحساب) مع وجود صلة بتقارير إعلامية أو ونتائج سلبية في قاعدة بيانات الاشخاص المعرضين سياسيا وغيرهم الذين يمثلون مخاطر كأفراد والمتصلة بالمخدرات، أو بقوائم المخدرات الصادرة عن السلطات التنظيمية الدولية، سيكون من المرجح أن يتم استغلالها لغسل عائدات المخدرات. ومع ذلك، اشتملت تقارير المعاملات المشبوهة هذه على جماعات أجنبية منظمة معروفة بقيامها بأنشطة إجرامية، بما في ذلك الاحتيال والاختلاس والتهرب الضريبي، وغيرهم. بالتالي، فإن غسل الأموال في مثل هذه القضايا قد ينطوي على جرائم أصلية متعددة.

وفي الوقت ذاته، كان النمط النموذجي الذي تم مناقشته سابقاً مرتبطاً بغسل عائدات تجارة المخدرات من خلال المؤسسات المالية في دولة الإمارات. وكما هو الحال مع أنماط غسل الأموال المتعارف عليها، يبدأ السيناريو بأفراد مختلفين لا علاقة بينهم يقومون بإيداع مبالغ نقدية في الحساب المصرفي لشخص (إما حساب يحتفظ به فرد أو شركة). ثم يشهد الحساب نمطين من المعاملات، أحدهما يتعلق بالنمط النموذجي المحدد من حيث المبالغ المشار إليها سابقاً (المبالغ النقدية الواردة والصادرة)، ويُبرز الثاني وجود عدة مبالغ منظمة وتصنيفاً للمبالغ النقدية من مصادر غير معروفة. وفي هذه الحالة، قد يكون صاحب الحساب مجرد شخص يتم استغلاله أو قد يكون أيضاً أحد الجهات المدبرة لغسل عائدات الأنشطة غير المشروعة المتصلة بالجريمة المنظمة، بما في ذلك عصابات المخدرات. علاوةً على ذلك، كشفت حسابات أخرى تمت مراجعتها عن ديون مباشرة غير مبررة لأطراف ثالثة أو حسابات مستقلة لأفراد أو كيانات بعد تجميع إيداعات نقدية صغيرة. يُشير نقل هذه المبالغ المالية وتحريكها أو تغيير شكلها إلى السمات النموذجية لغسل الأموال.

2- استغلال شركات الخدمات المالية في الإتجار بالمخدرات وغسل الأموال

استناداً إلى تحليل العينة المشار إليها سابقاً، وتحديداً التقارير المبلغة من شركات الخدمات المالية، لاحظ فريق عمل الوحدة قيام مقيمين مختلفين في دولة الإمارات بإرسال مبالغ مالية قليلة نسبياً إلى مستفيدين مقيمين في دول معروفة بتهريب المخدرات. وتبين أن بعض المستفيدين المذكورين يخضعون أو على صلة بتقارير إعلامية سلبية تتعلق بالإتّجار بالمخدرات. تشير هذه الملاحظة إلى أنه يتم تحويل مبلغ المعاملة مباشرة إلى الدولة المصدر أو إلى بائعي المخدرات غير المشروعة من مدمنين وتجّار في دولة الإمارات، مع الإشارة إلى أنه يتم تحويل مبالغ المعاملة إلى مستفيد واحد أو مستفيد معين من قبل أفراد مختلفين من جنسيات وأعمار مختلفة.

هناك صلة بين أحد الأنماط الأخرى المعروفة مع ما تم شرحه لاستغلال الأشخاص لاستخدام حساباتهم المصرفية كحسابات لتمرير المبالغ المالية للإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال؛ حيث يقوم نفس الأشخاص الذين تم استغلال حساباتهم المصرفية كذلك باستغلال خدمات شركات الخدمات المالية في استلام أو تحويل عدة مبالغ مالية تتصل بالإتّجار بالمخدرات. وفي بعض الحالات، تبيّن أن الأشخاص المحتملين الذين يتم استغلالهم يتم توظيفهم من قبل نفس الكيان، في حين أن المستفيد في البلد الأجنبي يمكن أن يكون شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً. وفي نهاية المطاف، يتم جمع المبالغ المالية المطالب بها الخاصة

بالإتّجار بالمخدرات من الأشخاص الذين يتم استغلالهم وتحويلها من خلال شركات الخدمات المالية عبر مبالغ متعددة منظمة (أو نمطية) إلى مستفيدين محددين في الخارج. ويقوم كذلك هؤلاء الأشخاص بصرف مبالغ نقدية مختلفة من الدرهم الإماراتي إلى عملات أخرى، بما في ذلك الدولار الأمريكي واليورو والريال السعودي والريال العماني، مع استخدام مبررات وأغراض غير معقولة. وقد يقومون أيضاً بالتواصل مع شركات الخدمات المالية في مجموعة من الأفراد بشكل منفصل بحيث يتم تقسيم المبلغ بينهم لتفادي موضوع اكتشافهم ورفع تقارير بهم.

3- استغلال الأشخاص الاعتباريين في الإتجار بالمخدرات وغسل الأموال

أوضح تحليل العينة التي استعرضتها وحدة المعلومات المالية أنماطاً مختلفة من استغلال الهياكل القانونية من قبل شركات مختلفة في الإتجار بالمخدرات وغسل الأموال. أحد الأنماط يتمثل في إنشاء شركة لخدمات التنظيف، أو متاجر إلكترونية، أو أعمال تتطلب استخدام النقد بكثافة، والتي تستلم فيما بعد إيداعات نقدية من عدة أفراد وشركات أخرى لها أنشطة عمل مختلفة، مع القيام فوراً بعمليات سحب مبالغ نقدية وصرف شيكات في الخارج بعد استلام المبالغ النقدية. وفي حالات مختلفة، فقد تبين أن الشركات تمثل أشخاصاً في تقرير معاملات مشبوهة، بينما كان العديد من موظفيها أيضاً أشخاصاً في تقارير معاملات مشبوهة للإتجار بالمخدرات. علاوةً على ذلك، فإن بعض الأفراد المشاركين في الأنماط التي تم استعراضها سابقاً في هذا التقرير كانوا يتعاملون أيضاً مع كيانات قد يكون فيها هؤلاء الأفراد شركاء أو مساهمين أو ليس لديهم علاقة واضحة سوى تاريخ معاملات مع الكيانات المذكورة.

بالإضافة لذلك، أكد تحليل بيانات نظام إدارة الاستعلامات المتكامل تورّط أشخاص مختلفين تبين أنهم يعملون في نفس المكان، وتضمّن ذلك أيضاً احتمالية تورط بعض شركات أصحاب العمل. ولم تكن هذه الشركات بالضرورة مذكورة في تقرير عن معاملة مشبوهة أو تقرير عن نشاط مشبوه، إلا أنهم يخضعون لتحقيق من جانب سلطات إنفاذ القانون استناداً إلى بطاقات لجهاز الصراف الآلي تحمل أسماء الشركات التي يتم فيها استغلال الأشخاص المذكورين أو مراقب الحسابات عند القبض عليهم. تضمّن التحليل أيضاً بعض الشبهات المرتبطة باحتمال استغلال الأشخاص الاعتبارية، من خلال تمويل العديد من حسابات الأشخاص الذين يتم استغلالهم بشكل رئيسي من خلال الراتب. إلا أنه تمت ملاحظة أن الراتب لا يتطابق مع الملف التعريفي للعميل. على سبيل المثال، يحصل الأفراد على نفس مبالغ الراتب الشهري ولكن عدة مرات، يليها عمليات سحب فورية. تتطلب هذه الملاحظة مزيداً من التحقيق لأنها تشير إلى احتمال كبير لاستغلال الأشخاص الاعتبارية في الإتجار بالمخدرات ولأغراض أخرى غير مشروعة. تمت أيضاً ملاحظة أنه تتم الاستفادة من خدمات شركات الخدمات المالية من قبل الأشخاص الخاضعين لتحقيقات سلطات إنفاذ القانون، والتي اشتملت على تحويلات مالية إلى كيانات قانونية محلية وأجنبية.

علاوةً على ذلك، أوضح التحليل مزيداً من الملاحظات بشأن الأشخاص الاعتبارية المشتبه في استخدامهم في الإتّجار بالمخدرات، ولكن عدد هذه الملاحظات لم يكن كافياً لتحديد نمط معين. على سبيل المثال، أحد هذه الملاحظات يشير إلى شركة مرخصة بوصفها "مستودع أدوية" لها معاملات مشبوهة مرتبطة بإيداعات كبيرة من خلال أجهزة الصراف الآلي وأجهزة الإيداع النقدي، يليها عمليات سحب متكررة. ترتبط حالة أخرى بتقرير عن معاملة مشبوهة تتعلق بشخص اعتباري تم إنشاؤه في المنطقة الحرة للإتجار بالمواد الكيميائية، والذي أثار شبهة المؤسسة المالية المُبلغة بخصوص توريد مواد معروف بأنها تستخدم في صنع المخدرات. وكشفت أنشطة الحساب عن قيمة عالية من الحوالات المالية من شركة "للنقل والتخليص" يشتبه في أنها تعمل كطرف ثالث وتؤدي الدفعات نيابةً عن كيان أجنبي يقع في دولة معروفة بالإتجار بالمخدرات. كما تم استلام حوالات أخرى من كيان أجنبي آخر يشتبه في أن له صلة بشراء نفس المادة.

وفي نهاية المطاف، فإن تحليل العينة التي تم استعراضها يشير بشكل ضمني إلى ضلوع المجرمين في استغلال حسابات الأشخاص الاعتبارية في الإتجار بالمخدرات وإخفاء عائداتها. وتخضع الكيانات إما لسيطرة المجرمين أنفسهم أو تملكها شركات

حليفة لهم أو شركاؤهم أو أقاربهم. فعلى سبيل المثال، قد يكون المستفيد من عائدات الإتّجار بالمخدرات محتجزاً أو يخضع لتحقيق سلطات إنفاذ القانون. وقد تقوم السلطات الرقابية الأجنبية أيضاً بإدراج اسم التاجر بسبب تورطه في جريمة منظمة، أو أنشطة غسل أموال، أو التآمر لإنتاج المخدرات والإتّجار بها. ولاحقاً لذلك، يقوم الشخص المعني باستخدام المالك القانوني لكيان ما لإيداع مبالغ مالية غير مشروعة في الحساب المصرفي للكيان وإخفاء مصدرها. وبعد ذلك، يتم تجميع الأموال من خلال عمليات تحويل إلى حسابات محلية وأجنبية مختلفة، ثم يتم تحويلها مرة أخرى من أطراف أخرى إلى حساب الكيان من مقاصة الشيكات لصالح اسم الكيان.

4- وجود صلة محتملة بين تقنيات غسل الأموال القائم على التجارة والكيانات القانونية المتورطة في الإتّجار بالمخدرات

يرتبط في كثير من الحالات استغلال الأشخاص الاعتبارية في أنماط غسل الأموال مع استخدام تقنيات غسل الأموال القائم على التجارة لدمج الأموال غير المشروعة في النظام التجاري الدولي وإخفاء هوية المالك المستفيد. وبالإضافة لما تمت مناقشته أعلاه في النمط السابق، أشارت البيانات بشكل ضمني إلى بعض تقنيات غسل الأموال القائم على التجارة التي تستخدمها بعض الأشخاص الاعتبارية المشتبه في تورطها في الإتّجار بالمخدرات. تشمل هذه الأساليب، على سبيل المثال، سيناريو شخص اعتباري مرخص له بممارسة "تجارة عامة" والإعلان عن وارداته من منتج معين لإعادة تصديره إلى الخارج، في حين تشير معاملات وفواتير الشركة أنه تم استيراد منتجات أخرى "لم يتم الإعلان عنها"، من بينها منتج واحد اشتبه الكيان المُبلغ في أنه مادة مخدرة. وكان مبالغاً في سعر هذا المنتج تحديداً بفارق كبير أعلى من القيمة السوقية للمنتج المطالب به. ولم يتمكن الشخص المعني من تقديم تبرير معقول بشأن السعر، ولم يتمكن من تقديم وثائق داعمة لإثبات المعاملة أو لتحديد المستخدم النهائي للمنتجات.

هناك سيناريو آخر يتعلق بشركة مرخصة لتجارة المجوهرات - تاجر في المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وتبين أنها تقوم بتحويل أموال إلى شركة أجنبية يملكها شخص تمت إدانته في ثلاث دول مختلفة بتهمة الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال. زعم تاجر المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أن المبلغ المالي الذي تم تحويله كان من أجل صفقة تجارية يتعلق باستيراد سبائك الذهب إلى دولة الإمارات وقدم الوثائق الداعمة. وعلى الرغم من ذلك، فإن العناية الواجبة للعميل التي أجراها الكيان المُبلغ تضمنت التحقق من المكتب البحري الدولي الذي أجاب بأنه لا يمكن التحقق من بوليصة الشحن الجوي حيث لا يوجد سجل لهذه الشحنة. ولذلك، تم الاشتباه بأن الكيان الذي قام برفع تقرير بأن المبلغ المالي الذي تم تحويله يُحتمل في أن يكون عائدات للإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال.

5- غسل عوائد الإتّجار بالمخدرات عن طريق العقارات

في الوقت الذي يعد فيه إنشاء صلة حاسمة بين المعاملات المشبوهة التي تم رفع تقرير بها والإتّجار بالمخدرات تحدياً في معظم الحالات، فقد أوضح تحليل العينة التي تم استعراضها عدة أنماط محتملة يمكن أن تربط المبلغ المشتبه به بالملف التعريفي السابق لصاحب الحساب. السيناريو الأول هو عندما يفتح شخص أجنبي (سواءً كان مقيماً في دولة الإمارات أم لا) حسابا مصرفياً للمدخرات، ثم يتم إجراء إيداعات تجارية مختلفة في الحساب المصرفي على أنها "دخل من الإيجار" و"بيع عقارات". وفي الوقت نفسه، يتبين أنه تم ذكر العميل في تقارير إعلامية سلبية تتعلق بالإتجار بالمخدرات أو أنه يخضع لإجراءات جنائية في الخارج. وفي حالات أخرى، تمت ملاحظة قيام بعض الأشخاص الذين تم رفع تقارير بشأنهم بشراء عقار وسداد دفعة مقدمة نقداً أو قاموا بسداد رصيد متبقي متعلق بعقارات نقداً، في حين كان يشتبه في أن هذه المبالغ المالية مصدرها أشخاص يتم استغلالهم لنقل المبالغ المالية وقاموا بتهريب عائدات تجارة المخدرات إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

تمت ملاحظة سيناريو آخر، وهو عندما كان شخص في تقرير مشتبه به يخضع لمراقبة إنفاذ القانون في تحقيق مرتبط بالإتجار بالمخدرات، وكشف تحليل الحساب المصرفي للشخص المعني عن استلام مبالغ كبيرة، بشكل رئيسي من خلال إيداعات في أجهزة الصراف الآلي. وبعد ذلك، تم استخدام المبالغ الإجمالية من قبل شيك مصرفي لدفع مبلغ نهائي مقابل عقار. تمت ملاحظة سيناريو مماثل عند وجود تطابق إيجابي مع الشخص المشتبه به في الإتّجار بالمخدرات، والذي أظهر من خلال تحليل نمط معاملات العميل قيام الشخص المشتبه باستخدام خدمات شركات الصرافة لإجراء عدة حوالات مع أفراد وكيانات قانونية مختلفة وجمع حوالات مختلفة من خلال القطاع المصرفي. وبعد ذلك، يتم تحويل المبلغ لشراء عدد من العقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

علاوةً على ذلك، تمت ملاحظة نمط محتمل بالنسبة لعميل لديه حساب شخصي في أحد البنوك المحلية في دولة الإمارات. وتم الاشتباه في أن العميل كان جزءاً من جماعات الجريمة المنظمة وله علاقة بتهريب المخدرات وغسل الأموال، وفقاً لتقارير إعلامية سلبية. ويشتبه في أن هذه الجماعة المنظمة أنشأت عدة شركات وهمية في الخارج لاستغلال هذه الشركات في استيراد كميات كبيرة من الكوكائين والهيروين. وعند مراجعة حساب العميل، كشفت المعاملات أنه يتم تمويل الحساب أساساً من "إيداعات بالشيكات" تأتي من شركة مملوكة جزئياً للعميل. وبعد ذلك، تتم إعادة توجيه مبالغ منظّمة مختلفة بشكل رئيسي إلى مُطور عقاري من خلال الشيكات. تم رفع تقرير عن نمط معاملات مماثل من قبل كيان آخر ضد هذا الشخص، مما أدى إلى افتراض أنه يمكن أن يكون الكيان المملوك جزئياً للشخص شركة واجهة تم إنشاؤها لغسل عائد مخدرات من خلال الاستثمارات في العقارات.

6- <u>النمط المحتمل لاستخدام أصول افتراضية في الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال</u>

لتحديد نمط يتعلق باستغلال العملات الافتراضية في الإتّجار بالمخدرات وغسل عائداتها، قام فريق عمل الوحدة باستعراض عينة تتكون من 200 من تقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة/ملفات عن معلومات إضافية تحتوي على معاملات تم رفع تقارير بها من قبل مزودي خدمات الأصول الافتراضية. قد تلاحظ أن العملات المستخدمة في المعاملات التي تم رفع تقارير بها في أغلب الأحيان هي البتكوين نقداً، محفظة/صرف البتكوين، الإيثيريوم، والريبل. وتمت ملاحظة أن مبلغ المعاملة (بما يعادل مبلغاً نقدياً بالدرهم الإماراتي) في معظم التقارير التي تم استعراضها غير كبير (عادة بضعة آلاف)، وفي معظم الحالات التي تم رفع تقارير بها، تم ترك حسابات العملاء بدون رصيد.

يتم عادة رفع تقارير عن الأفراد المتورطين من قبل مزودي خدمات الأصول الافتراضية، نتيجة لتنبيه من منصة فحص مخاطر محددة. وفي حقيقة الأمر، تسمح هذه الأداة للكيان الذي يرفع تقاريراً بتعقّب تاريخ المعاملات لضمان أنها تخلو من المخاطر. ويمكن تصنيف التعرّض للمخاطر إلى نوعين من المخاطر: مباشر وغير مباشر. يشير التعرض المباشر للخطر إلى أن المحفظة التي يحتفظ بها عميل مزودي خدمات الأصول الافتراضية لها صلة مباشرة بمحفظة مشبوهة.[29] ومن ناحية أخرى، فإن التعرض للمخاطر بشكل غير مباشر يعني أن المحفظة التي يحتفظ بها العميل لها صلة غير مباشرة بمحفظة مشبوهة، و تنطوي هذه الحالة على التعرض للمخاطر بشكل غير مباشر يمكن أن تشتمل على أكثر من محفظة واحدة أو شركات وساطة تقوم بفصل مصدر الأصل الافتراضي عن وجهته. وقد تكون إضافة المزيد من فئات المعاملات جزءاً من نشاط ترتيبها (غسل الأموال) ليتم تقسيم مسار الأصول الافتراضية. بناءً على ذلك، هناك احتمال كبير بقيام تجّار المخدرات باستغلال المنصات الرقمية في أنشطتهم التجارية وأنشطة غسل الأموال بكلا الطريقتين المباشرة وغير المباشرة. وعلى الرغم من ذلك، هناك أيضاً احتمال أن يكون الشخص المشتبه فيه مجرد أداةٍ لنقل أو استلام أصول افتراضية دون أن يكون على علم بأي نشاط إجرامي.

[29] يتم اعتبار محفظة مشبوهة بأنها ذات مخاطر عالية نتيجة لصلة محتملة تم تحديدها مسبقاً للمحفظة أو لمالكها بنشاط إجرامي.

تتصل عينة التقارير المشبوهة التي تم تحليلها بشكل رئيسي بشبكات عالمية مظلمة[30] تنطوي على الإتّجار في كثير من المواد غير المشروعة الأخرى إلى جانب الإتّجار بالمخدرات. تعمل هذه المواقع كأسواق سوداء لبيع أو الإعلان عن السلع والخدمات غير المشروعة مثل بيانات البطاقات المصرفية، والهويات المسروقة، والمواد المزورة، والأسلحة. ومع ذلك، فإن بعض الشبكات المظلمة التي تم رفع تقارير بها معروفة ببيع مواد غير قانونية مختلفة في الخارج، بما في ذلك المخدرات المختلفة، مثل المنشطات، والقنب، والحشيش، وأدوات المخدرات، والمهدئات، وحبوب المخدرات، والمواد الأفيونية. على سبيل المثال، تعرض إحدى هذه الشبكات تطبيقات أندرويد التي تتصل بشبكة للاتصال بالإنترنت بشكل مخفي (TOR)[31]، مما يوفر للعملاء إمكانية وصول سهلة إلى خدمات الإنترنت. ولا يتطلب تسليم المواد المذكورة مقابلة العميل، حيث إنه يتوسط في الصفقة بين المشتري والبائع بدون ذكر اسمه. بعد شراء العميل للمخدرات (بعملة مشفرة)، سيتم إخفاء المخدرات ليتم استلامها في مواقع مختلفة. وحالما يتم سداد ثمنها، يتم إعطاء المشتري إحداثيات نظام تحديد المواقع، ويجد أنه تم إخفاء مشترياته في أماكن عامة. يمكن للعميل أيضاً استخدام الشبكة المظلمة مع شبكة مختلطة. الشبكات المختلطة هي مواقع إنترنت أو برامج تقوم بالفصل بين إيداع المستخدم وعملية سحبه. يتم الخلط بين الشبكات إما كإجراء عام للخصوصية أو على وجه التحديد للتغطية على حركة الأموال التي يتم الحصول عليها من السرقة أو الشبكات المظلمة أو غيرها من المصادر غير المشروعة. وعادة تجمع الشبكات المختلطة بين المبالغ المالية الواردة من العديد من المستخدمين وتعيد توزيع تلك المبالغ المالية دون اتصال مباشر بالمصدر الأصلي.

ارتبط السبب الشائع لرفع التقارير من قبل مزودي خدمات الأصول الافتراضية إلى "عدم وجود وثائق مناسبة لدعم المعاملات"، مع الإشارة إلى قيام مزودي خدمات الأصول الافتراضية بالاتصال بالمستخدمين لتوفير المزيد من التفاصيل حول طبيعة هذه التحويلات والغرض منها، ولم يتم استلام رد على ذلك. أحد الأسباب الأخرى لرفع التقارير هو "عدم توافق المعاملات مع النشاط العادي للحساب"، بسبب النشاط غير المعتاد. وفي تقارير أخرى، كان سبب رفع التقارير هو إدراج الفرد/الكيان في أحد قوائم العقوبات.

وفي نهاية المطاف، تبيّن أن العينة التي تم فحصها لها صلة غير مباشرة، مما يشير إلى معاملات مختلفة ذات صلات غير مباشرة بشبكات مظلمة معروفة بتجارة المخدرات. مع ذلك، سواء كان الأشخاص المعنيون يتاجرون فعلاً في المخدرات غير المشروعة أو إذا كان بالإمكان تسليم المخدرات إلى أفراد في دولة الإمارات فإنه لا يزال ذلك غير حاسم. بناءً على ذلك، يجب إجراء المزيد من التحقيقات.

مؤشرات المخاطر الموضوعة

نتيجة للتحليل الذي تم إجراؤه في هذا التقرير، وضعت وحدة المعلومات المالية قائمة بمؤشرات المخاطر المتصلة بشكل مباشر أو غير مباشر بالإتّجار بالمخدرات. يتمثل الغرض من هذه القائمة في إرشاد الكيانات المُبلغة، بما فيها المؤسسات المالية، والشركاء الرئيسيين لوحدة المعلومات المالية، لكشف أنماط المعاملات والأنشطة المشبوهة المتصلة بالإتجار بالمخدرات وغسل الأموال. كما قد تساهم هذه المؤشرات في التحقيقات ذات العلاقة والتي تؤدي إلى مزيد من تحديد المؤشرات الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن تأكيد النشاط الإجرامي بشكل صريح استناداً لمؤشر واحد ولكن عدة مؤشرات.

[30] الشبكة المظلمة هي موقع إنترنت مخفي يمكن استخدامه من قبل المجرمين لتسهيل تجارة السلع و/أو الخدمات غير القانونية أو لشراء بيانات ومعلومات ليتم استخدامها لأنشطة غير قانونية.

[31] (Tor) هي اختصار يعني "شبكة للاتصال بالإنترنت بشكل مخفي"، وهي برنامج مجاني ذو مصدر مفتوح للتمكّن بالاتصال بشكل مجهول.

1- قيام أحد الأفراد بفتح حساب يكون الغرض منه تحويل الراتب دون وجود إيداعات فعلية للرواتب في الحساب.
2- قيام أحد الأفراد بفتح حسابات متعددة لدى مؤسسات مالية مختلفة دون غرض معقول أو تكون تلك الحسابات غير متوافقة مع الملف التعريفي العميل ودخله.
3- يُظهر حساب فردي مفتوح لأغراض إيداع الراتب أو المدخرات إيداعات نقدية متعددة لا تتوافق مع الملف التعريفي للعميل، تليها عمليات سحب منظمة فورية من مواقع مختلفة بالدولة في اليوم ذاته.
4- يُظهر حساب فردي معاملات غير متوافقة مع الملف التعريفي للعميل، ويشغل وظيفة يمكن أن تكون مرتبطة بسلسلة توريد المخدرات أو له دور فيها.
5- قيام أحد الأفراد باستخدام حساب شخصي بدلاً من حساب الشركة لتنفيذ معاملات الشركة.
6- قيام أحد الأفراد من خلال شركة خدمات مالية باستلام حوالات مالية صغيرة بشكل متكرر دون غرض معقول.
7- قيام أحد الأفراد أو مجموعة من الأفراد بإجراء معاملات صرف عملات أجنبية متعددة مع شركة خدمات مالية بعملات متعددة.
8- قيام أحد الأفراد أو مجموعة من الأفراد استخدام شركة خدمات مالية لإرسال حوالات متعددة إلى مستفيد واحد أو عدة مستفيدين، خاصة إذا كان المستفيد موجوداً في دولة معروفة بالإتّجار بالمخدرات.
9- يُظهر حساب إحدى الشركات إيداعات نقدية متكررة بمبالغ صغيرة نسبياً، تليها حوالات متعددة إلى أفراد مختلفين وأشخاص اعتباريين، حيث لا يتم إثبات العلاقة بين الأطراف والغرض من المعاملات.
10- لا يُظهر حساب إحدى الشركات أي معاملات فعلية لأنشطة عمل.
11- تجاوز حساب إحدى الشركات مردود الأعمال الإجمالية سنوياً المعلن مع حركة سريعة للمبالغ المالية.
12- قيام شركة تتاجر بالمواد المخدرة باستلام دفعات من شخص (أشخاص) اعتباريين أجانب يقع مقرها في دولة معروفة بالإتّجار بالمخدرات.
13- قيام طرف ثالث بالدفع مقابل سلع مستوردة/معاد تصديرها دون أسباب اقتصادية واضحة، مثلاً قيام شركة غير معنية بالمعاملة التجارية.
14- وجود تناقضات في الوثائق المقدمة من الكيان التجاري، مثلاً التناقضات في اسم المنتج المستورد/المعاد تصديره، والكمية، والسعر.
15- وجود حوالات برقية واردة إلى حساب شركة تليها حوالات خارجية إلى حسابات فردية متعددة غير معروفة أو لم يتم الإعلان عن أغراض تجارية للمؤسسة المالية عندما قام العميل بفتح الحساب.
16- تشتمل الوثائق التجارية للشركة، مثل العقود والفواتير على مواصفات غامضة للمواد الكيميائية أو المنتجات الدوائية التي تتم المتاجرة بها.
17- وجود حساب لأحد العملاء يبدو أنه يتم استخدامه كحساب لتمرير المبالغ المالية، حيث يتم استلام إيداعات نقدية متعددة بشكل متكرر، تليها عمليات سحب فورية باستخدام أجهزة الصراف الآلي/أجهزة الإيداع النقدي في جميع أنحاء الإمارات.
18- الاشتباه في أنه يتم استخدام الحساب من قبل طرف (أطراف) ثالثة، خاصة إذا كان يبدو أن صاحب الحساب موجود خارج الدولة.
19- وجود أحد العملاء (شخص طبيعي أو اعتباري) الذي تبين إدراجه من قبل السلطات الرقابية الأجنبية على القائمة بسبب الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال، مثل شخصية مدرجة ضمن القائمة المحددة لتهريب المخدرات من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.
20- إظهار أحد الحسابات نمطاً غير عادي من المعاملات يمكن ربطه بتقارير إعلامية سلبية بشأن الجريمة المنظمة وعصابات المخدرات.

21- وجود معاملات مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بمحفظة في موقع شبكة مظلمة معروفة ببيع المخدرات أو الإعلان عنها.
22- قيام صاحب حساب ما بإجراء إيداعات أو تحويلات منظمة وإصدار العديد من الشيكات بشكل متكرر لصالح مختص قانوني أو وسيط عقاري، بما لا يتفق مع الملف التعريفي للعميل.
23- وجود تناقضات بين المعلومات المقدمة في حساب "اعرف عميلك" ونمط معاملات العميل.
24- وجود حساب يتم تمويله فقط عن طريق الحوالات المالية الداخلية والإيداعات النقدية.
25- عدم إمكانية تأكيد مصدر الأموال والغرض من عمليات السحب.
26- حساب لإحدى الشركات يُظهر تناقضات بين معاملات الشركة ووثائق تدعم التجارة والفواتير المقدمة.
27- عدم تمكّن صاحب الحساب من تقديم مبررات المناسبة أو وثائق الداعمة لتأكيد شرعية المبالغ المالية والمعاملات التي تم إجراؤها في الحساب أو وجود محاولات لإغلاق حساب ما لتفادي الاستجواب طبقاً للعناية الواجبة.
28- استخدام الحساب لأغراض بخلاف تلك المعلن عنها عند إنشاء علاقة مع المؤسسة المالية.
29- إظهار نشاط الحساب سرعة عالية في حركة المبالغ المالية.

أمثلة على حالات محددة

مثال الحالة رقم 1: الإتّجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الذي يؤدي إلى تجميد حسابات متعددة

تلقت وحدة المعلومات المالية من النيابة العامة طلبات بحث وتجميد تتعلق بأربعة أفراد لهم صلة بالتحقيق في قضية للإتجار بالمخدرات. وكان للأفراد المتورطين نفس الجنسية (**الدولة X**) وكانوا يحصلون على رواتب منخفضة وفقا لبيانات "اعرف عميلك" المسجلة لدى البنك الذي يتعاملون معه. وقد أكد تحليل وحدة المعلومات المالية للبيانات الواردة من المؤسسات المالية النمط المستخدم في هذه القضية على أنه نفس النمط النموذجي المحدد في هذا التقرير (إيداع مبالغ نقدية يتبعها سحب مباشر) باستخدام حسابات مصرفية متعددة وشركات للخدمات المالية. وقد تمت المئات من الإيداعات النقدية من خلال جهاز الصراف الآلي/أجهزة الإيداع النقدي في نفس التواريخ أو في تواريخ متتابعة، تليها عمليات سحب مبالغ نقدية متعددة فوراً وتحويلات واردة وصادرة. كما سجلت بعض حسابات الأشخاص بعض الشيكات المودعة وشيكات مرتجعة.

تم الاشتباه في أن **الشخص (A)** هو صاحب حساب مصرفي كان يستخدم في الإتّجار بالمخدرات عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، وتبين أن هذا الشخص هو المخوّل بالتوقيع لشركة "XXX للصيانة والنظافة ذ.م.م"، التي تم استخدام تفاصيل حسابها. لم تظهر قاعدة بيانات وحدة المعلومات المالية أي تقارير أو سجلات جنائية مشتبه بها مرتبطة بهذه الشركة. إلا أن تحليل معاملات الشركة أظهر إيداعات وعمليات سحب نقدية كبيرة، بما في ذلك حوالات لأشخاص اعتباريين وأفراد آخرين.

تبين أن لدى الشخص (A) ثلاثة حسابات مصرفية وأربعة حسابات مع شركات صرافة مختلفة. ووفقاً لوثيقة "اعرف عميلك" من البنك، كان الشخص (A) مدير شركة "TTT للإنشاءات والصيانة ذ.م.م.". وأظهر تحليل الحسابات الشخصية للشخص عمليات إيداع وسحب مبالغ نقدية كبيرة، وكذلك حوالات صادرة والعديد من الحوالات الواردة باستخدام سبع شركات صرافة. تم إرسال الحوالات الخارجية إلى أفراد مختلفين في دولة الإمارات والدولة X. وكان الشخص (A) هو موضوع تقرير معاملة مشبوهة بسبب المعاملات غير المعتادة المحددة في حساب الشخص. وقد اشتمل تقرير المعاملة المشبوهة على معلومات من السوق تفيد بأن أحد كبار المديرين في شركة "TTT للإنشاءات والصيانة ذ.م.م." قد حاول رشوة مفتش ميداني لاختتام التقرير بملاحظات مرضية حول الشركة. وتمت أيضاً ملاحظة حصول موظفي الشركة على رواتب مرتفعة بشكل غير معقول.

اشتمل التحقيق في القضية أيضاً على صلة **بالشخص (Y)** والشخص (KZ). ولم يكن للشخص الأخير حسابات في دولة الإمارات، في حين تم ضبط الشخص الأول وهو يحمل بطاقة بنكية باسم **الشخص (Z)**. كان للشخص (Y) حساب مصرفي غير نشط، ولكن تمت ملاحظة أنه يستخدم خدمة شركات صرافة مختلفة، بما في ذلك التحويلات البرقية واستلام مبالغ مالية من أفراد محددين بشكل متكرر. هذا بالإضافة إلى الحوالات الخارجية التي أرسلها الشخص (Y) إلى الدولة (X)، والذي سجّل اسمه كمستفيد. وقد أظهر الحساب المصرفي للشخص (Z)، والذي عثر على بطاقته مع الشخص (Y)، النمط النموذجي لمعاملات الإيداعات والسحوبات النقدية. وفي الوقت نفسه، لم يكن راتب الشخص متطابقاً مع المبلغ الكبير لهذه المعاملات. تضمن حساب الشخص (Z) أيضاً على عدة حوالات إلى شخص اعتباري محلي وإلى فرد.

وفي نهاية المطاف، خضعت حسابات الأشخاص المتورطين لطلبات تجميد تم إرسالها إلى جميع المؤسسات المالية في دولة الإمارات.

مؤشرات المخاطر:

- لا تتطابق التدفقات النقدية الكبيرة الواردة والحركات غير المعتادة في الحساب مع الملف التعريفي للعميل.
- لا يتم تمويل الحساب إلا عن طريق حوالات مالية واردة وإيداعات نقدية.
- تم فتح الحساب فقط لغرض إيداع المبالغ المالية.
- إن عمليات سحب المبالغ النقدية فوراً من جهاز الصراف الآلي بمبالغ متراكمة، تركت الحساب بدون رصيد.
- تم الاشتباه في قيام طرف ثالث باستخدام الحساب.
- لا يظهر حساب الشركة أي معاملات أعمال فعلية.
- يتجاوز حساب الشركة مردود الأعمال السنوية المعلن عنه مع حركة سريعة للمبالغ المالية.

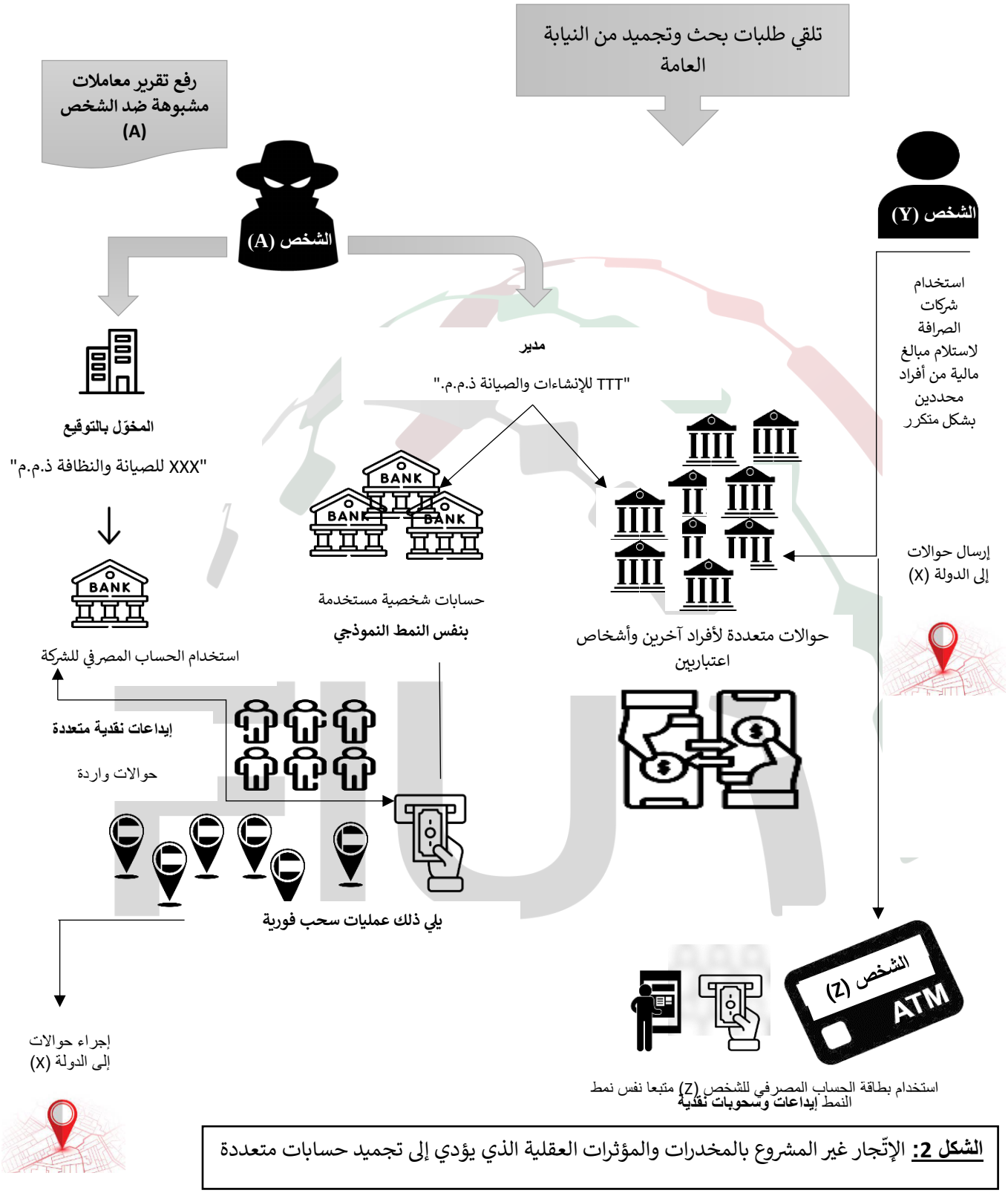

الشكل 2: الإتّجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الذي يؤدي إلى تجميد حسابات متعددة

مثال الحالة رقم 2: ربط تقارير إعلامية سلبية بمعاملات مشبوهة مرتبطة بالإتّجار بالمخدرات

تلقت وحدة المعلومات المالية تقرير بنشاط مشبوه تم رفعه من قبل مؤسسة مالية حول (**الشخص A**)، وهو مقيم في (الدولة X) ويعمل في (الشركة **Y LLC**) كمندوب مبيعات ذي دخل منخفض. وكان سبب رفع التقرير هو تطابق اسم الشخص، وجنسيته، وحالة إقامته، مع تقارير إعلامية سلبية. تم الاشتباه في تورط الشخص A في مؤامرة إجرامية، اشتملت على تهريب وتوزيع كمية كبيرة من المخدرات من (**الدولة Z**) إلى الدولة X عبر الطريق البحري. أرسلت وحدة المعلومات المالية طلبات متعددة للحصول على معلومات من مؤسسات مالية مختلفة، واستناداً إلى الردود الواردة، كان للشخص A مردود أعمال مرتفع في حساباته المصرفية، الأمر الذي لا يتطابق مع ملفه التعريفي. كان الشخص A عميلاً لخمسة بنوك وشركة صرافة واحدة. إلا أنه لم يُظهر إلا حساب واحد من هذه الحسابات معاملات مشبوهة، أما الحسابات الأخرى فكانت إما خاملة أو يتم استخدامها لتحويل الرواتب وبطاقات الائتمان وحسابات القروض.

تم تمويل الحساب المصرفي للشخص بشكل رئيسي من خلال الإيداعات النقدية والحوالات الداخلية والدولية من دول آسيوية ومن ثم تحويلها إلى الدولة X. لم يكن معروفاً مصدر الأموال، لكنه تم الاشتباه في أنها عائدات لتهريب المخدرات. وقد أشار تحليل معاملات الشخص إلى أن تواريخ الإيداعات النقدية المشبوهة المختلفة ترتبط بتقارير إعلامية سلبية للشخص المتورط بتهريب المخدرات. علاوةً على ذلك، سجل حساب الشخص A سابقاً شيكاً مرتجعاً، ووجدت وحدة المعلومات المالية سجلاً جنائياً بخصوص الشخص. قام الشخص A أيضاً بتحويل مبالغ مالية إلى الدولة X لغرض غير معروف، بينما تم تسجيل الغرض من المعاملة بأنه إعانة عائلية.

بناءً على ذلك، تم الاشتباه في الشخص A بتلقيه أموالاً غير مشروعة على شكل أقساط من دول آسيوية لأغراض غير معروفة، تليها عمليات سحب مبالغ نقدية وتحويل للمبالغ المالية غير المشروعة إلى الدولة X باستخدام مؤسسات مالية مختلفة. وبما أن الملف التعريفي للشخص A، بما في ذلك دخله المنخفض، لا يتطابق مع نمط المعاملات المُعلن عنه، في حين أنه موضوع تقارير إعلامية سلبية متصلة بالإتّجار بالمخدرات، فقد أحالت وحدة المعلومات المالية القضية إلى سلطة إنفاذ القانون المعنية.

مؤشرات المخاطر:

- لا تتوافق المعاملات مع الملف التعريفي المعروف للعميل كما هو معلن في وثائق اعرف عميلك.
- يتم تمويل هذا الحساب بشكل رئيسي من خلال الإيداعات النقدية والحوالات الداخلية الواردة والحوالات الدولية الواردة، تليها عمليات سحب مبالغ مالية من خلال جهاز الصراف الآلي والحوالات الصادرة.
- تقارير إعلامية سلبية بشأن الشخص المتورط في مؤامرة إجرامية، والتي اشتملت تهريب وتوزيع كميات كبيرة من المخدرات غير المشروعة.
- يُظهر نشاط الحساب سرعة كبيرة في حركة المبالغ المالية/حركة سريعة للمبالغ المالية.
- لا يمكن تأكيد مصدر المبالغ المالية، واستخدام المبالغ المالية، والغرض من عمليات سحبها.
- احتمالية قيام أطراف أخرى غير المالك الفعلي بسداد مدفوعات لطرف ثالث واستخدام الحساب.
- وجود سجل جنائي إيجابي بشأن هذا الشخص.

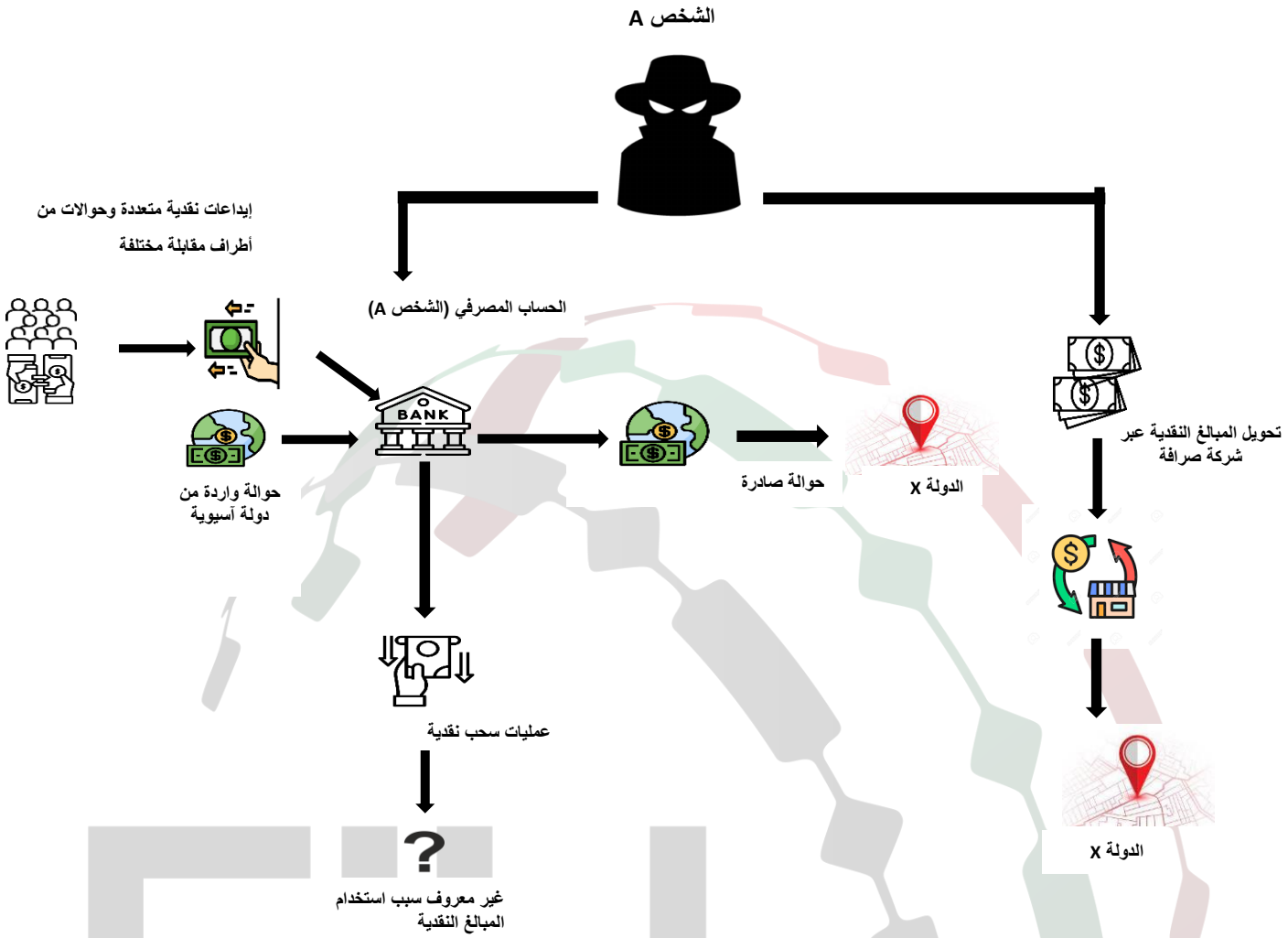

الشكل 3: ربط تقارير إعلامية سلبية بمعاملات مشبوهة مرتبطة بالإتّجار بالمخدرات

مثال الحالة رقم 3: معلومات واردة من الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ تؤدي إلى تحديد معاملات مشبوهة للإتّجار المحتمل بالمخدرات وغسل الأموال

تلقت وحدة المعلومات المالية تقريراً عن معاملة مشبوهة من الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ تم رفعه بشأن سائق شاحنة تحمل رقم لوحة إماراتية متجهاً إلى دولة الإمارات من دولة مجاورة. وعندما وصلت الشاحنة إلى منطقة تفتيش السلع، أوضح السائق، وهو من جنسية آسيوية، أنه لم يكن يحمل أية مبالغ مالية، ولم يتم العثور على شيء في الشاحنة عند تفتيشها. إلا أنه، أثناء تفتيش الفرد نفسه، عثر موظف الجمارك على مبلغ مالي لم يتم التصريح عنه يبلغ مجموعه 90,000 درهم إماراتي (بالدرهم الإماراتي وبعملة أخرى)، وكان قد تم إخفاء المبلغ المالي عمداً تحت ملابس الشخص المعني.

اتخذت الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ الإجراء اللازم، وأبلغت سلطات إنفاذ القانون بالحادثة، ورفعت تقريراً عن معاملة مشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، أجرت وحدة المعلومات المالية تحقيقاً في الموضوع باستخدام قواعد البيانات الخاصة بها، بما في ذلك إرسال طلبات للحصول على معلومات من المؤسسات المالية لتحديد وفهم الملف التعريفي للمشتبه به وتاريخه المالي. وجدت وحدة المعلومات المالية أن المشتبه به كان يحتفظ بحسابات في خمسة بنوك في دولة الإمارات، وهو ما لا يتناسب مع الدخل المنخفض للعميل. كان هناك حسابان نشطين فقط، ولم تتم ملاحظة أي مبلغ كبير أو نمط معاملة مشتبه بها. ومع ذلك، أظهرت بيانات أخرى ضمن قاعدة بيانات وحدة المعلومات المالية قيام هذا الشخص بإجراء العديد من عمليات صرف العملات الأجنبية ومشتريات بالدرهم الإماراتي من العام 2016 إلى العام 2021 من خلال شركات خدمات مالية مختلفة. تلقى الشخص العديد من الحوالات الواردة من أفراد مقيمين في دولة الإمارات، تلتها حوالات صادرة إلى الدولة X المعروف بتهريب المخدرات.

وقد أشار تحليل وحدة المعلومات المالية إلى أن الشخص كان يحمل مبالغ مالية من دولة مجاورة يُحتمل أن تكون محققة من الإتّجار بالمخدرات. كان من المقرر تهريب العائدات إلى دولة الإمارات بالعملة الأجنبية والمحلية. ولاحقاً، كان من المقرر صرف المبالغ المالية باستخدام شركات الخدمات المالية، وأن يتم دمجها بحوالات مالية متعددة ليتم إرسالها في نهاية المطاف إلى الدولة X لتتم تسويتها. وبناءً على ذلك، أحالت وحدة المعلومات المالية القضية إلى سلطة إنفاذ القانون المعنية.

مؤشرات المخاطر:

- يعمل الشخص سائق شاحنة، مما يمكّنه من العمل في نقل السلع والمبالغ المالية عبر الدول.
- فتح حسابات متعددة لدى مؤسسات مالية مختلفة في الدولة دون غرض مبرر.
- صرف عملات مختلفة في حين أن مصدر المبالغ المالية ووجهتها غير معروفين ومن الصعب تعقبهما.
- تم تحويل المبالغ المالية إلى دولة معروفة بتهريب المخدرات.
- تجنب التصريح عن مبلغ مالي كبير، لكنه تم حمله بفئات مبالغ مالية صغيرة.

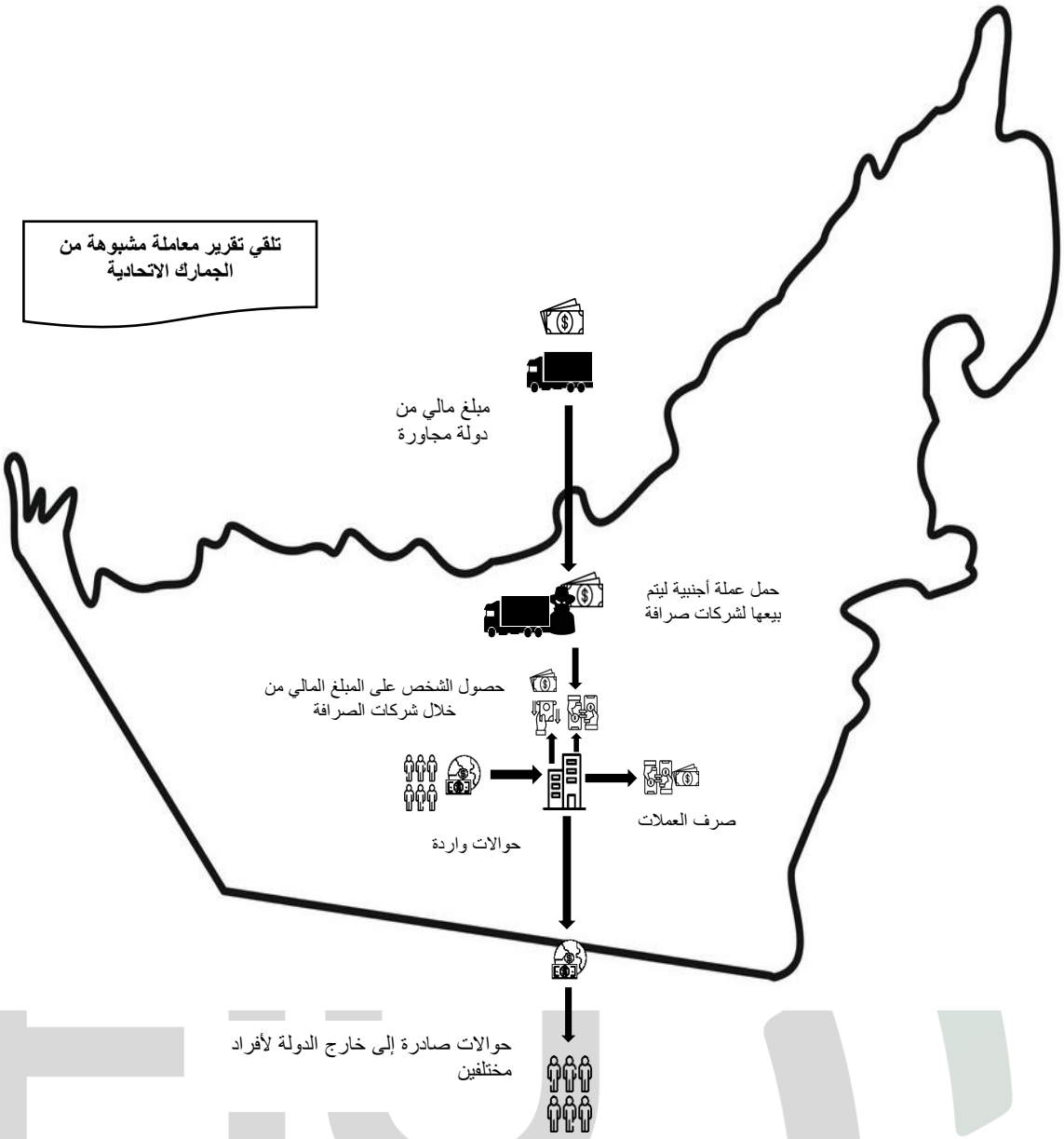

الشكل 4: معلومات واردة من الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ تؤدي إلى تحديد معاملات مشبوهة للإتّجار المحتمل بالمخدرات وغسل الأموال

مثال الحالة رقم 4: إساءة استخدام مهنة شخص ما في تسهيل الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال

تلقت وحدة المعلومات المالية طلب "بحث" من النيابة العامة بشأن **الشخص A**، أعقبه طلب تجميد نتيجة لمراجعة معاملات الشخص المذكور. تم الاشتباه بأن الشخص يستغل مهنته في وصف مخدرات للمدمنين واستلام عائدات البيع من خلال حساباته الشخصية. ووفقاً لمبدأ اعرف عميلك لدى البنوك، أوضحت أن الشخص A عمل كطبيب نفسي ممارس في دولة الإمارات. ومع ذلك، كشفت وثائق داعمة أخرى أن الشخص يشغل منصباً إدارياً في مجال مختلف.

وبعد التحقق من قاعدة البيانات، وجدت وحدة المعلومات المالية أن لدى الشخص A حسابات مصرفية متعددة في أربعة بنوك محلية، وقد تم فتح الحسابات المذكورة كحسابات ادخار وحسابات جارية، بما في ذلك خدمات القروض وبطاقات الائتمان. وشهد حسابان تم فتحهما مع أحد البنوك العديد من المعاملات غير المعتادة. علاوةً على ذلك، تم تسجيل الشخص في ثلاثة مكاتب صرافة لإجراء تحويلات واردة وصادرة واستخدام خدمات صرف العملات.

وأشارت معاملات الشخص A إلى الحصول على راتب، وإلى حوالات واردة متكررة، وشيكات وإيداعات نقدية يتم الحصول عليها بشكل رئيسي من الأفراد المقيمين في دولة الإمارات. كانت المبالغ المالية بقيم صغيرة تتراوح من 600 درهم إماراتي إلى 1,500 درهم إماراتي (إيداعات نقدية بشكل أساسي وحوالات محلية واردة)، والتي لم تتطابق مع الملف التعريفي لحساب الشخص. كان المستفيدون الرئيسيون من هذه المبالغ المالية هم أفراد الأسرة والأبناء والزوج/الزوجة. ادعى الموظف A أنه تم الحصول على دخل إضافي من العيادة أو من مرضاه لتقديم خدمات الطب النفسي، والتي يتم عادةً الدفع مقابلها نقداً. وعلى عكس ذلك، أكدت العناية الواجبة بعميل البنك أن المبالغ المالية التي يحصل عليها الشخص يتم تلقيها من أفراد مختلفين، وكذلك من راتب من صاحب جهة عمل لديه نشاط عمل مختلف.

واستناداً إلى نمط المعاملة الذي تم الكشف عنه في هذه القضية، واستلام طلب تجميد من النيابة العامة بشأن الشخص A. تم تجميد جميع حساباته بسبب سوء استخدام هذه المهنة من خلال وصف أدوية خاضعة للرقابة لاستخدامها بشكل غير قانوني.

مؤشرات المخاطر:

- عدم التوافق بين المعلومات المقدمة بحسب مبدأ "اعرف عميلك" للحساب ونمط المعاملة للعميل.
- تناقض تبرير العميل للمعاملات مع الوثائق الداعمة المتوفرة.
- الأنشطة غير المعتادة في الحساب الناجمة أساساً عن الإيداعات في جهاز الصراف الآلي والحوالات المالية من أطراف ثالثة.
- كانت الإيداعات في الحساب مبالغ صغيرة نسبياً تتراوح بين 600 درهم إماراتي – 1500 درهم إماراتي، ولكنها وصلت لمبلغ كبير بشكل إجمالي.
- إمكانية ربط مهنة العميل بالإتجار بالمخدرات.

مثال الحالة رقم 5: وجود اشتباه حول أشخاص مختلفين، يقومون باستغلال المؤسسات المالية في دولة الإمارات للإتجار بالمخدرات وغسل الأموال

تلقت وحدة المعلومات المالية تقريراً عن معاملة مشبوهة بشأن **الشخص A**، الذي يعمل سائق مركبة خفيفة. وكان سبب رفع التقرير تلقي العميل إيداعات نقدية متعددة من خلال أجهزة الصراف الآلي من أشخاص مجهولين من مواقع مختلفة في دولة الإمارات، تليها حوالات إلى أشخاص مختلفين. وكشف تحليل وحدة المعلومات المالية بشأن الشخص A عن نمط معاملة مشتبه فيه يتوافق مع النمط النموذجي المرتبط بالإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال. وكشف التحليل أيضاً عن أطراف مقابلة رئيسية للشخص A وهم الشخص B، والشخص C، والشخص D، والذين تم الاشتباه بهم في أنهم جزء من مجموعة إجرامية أكبر. وكان الأشخاص الأربعة يعملون في مهن مختلفة، وكان اثنان منهم يحملون نفس الجنسية، في حين كان للآخرين جنسيات مختلفة.

وقد تبيّن أن **الشخص B** هو شريك في **الشركة S**، والتي تقدم خدمات الطباعة وكذلك مالك وكالة سفريات. وكان الشخص B يمتلك حساباً جارياً وحساباً للادخار في بنكين وثلاثة حسابات في ثلاث شركات صرافة مختلفة. قام كيان آخر برفع تقرير عن معاملة مشبوهة ضد الشخص B بسبب الحركة غير الاعتيادية للمبالغ المالية والمبالغ الكبيرة التي تم تلقيها من خلال حوالات وإيداعات نقدية، تبعها عمليات سحب نقدية قوراً أو حوالات صادرة إلى أطراف ثالثة. كان الشخص B يرتبط أيضاً بتقرير معاملة مشبوهة أخرى تم رفعه ضد **الشركة X**، وهي شركة لخدمات التنظيف. تم رفع تقرير بالشركة بسبب اشتباه مماثل بشأن تلقي إيداعات نقدية كبيرة من أشخاص مختلفين، تبعه عمليات سحب نقدية. وعند إجراء البنك للعناية الواجبة، قدّم الشخص B فواتيراً باسم الشركة S، مما أدى إلى الاشتباه في استغلال الأشخاص الاعتبارية لأغراض غير مشروعة.

قام كيان مُبلغ آخر برفع تقرير عن معاملة مشبوهة ضد **الشخص C** استناداً لطلب معلومات من سلطة إنفاذ القانون. ولم تُظهر أنشطة حساب الشخص C إيداعات رواتب للغرض الذي تم من أجله فتح الحساب المشار إليه في وثيقة اعرف عميلك. عمل الشخص C نجاراً بأجر منخفض، لكنه تلقى إيداعات نقدية كبيرة تبعها عمليات سحب فورية، مما ترك الحساب برصيد منخفض. وعلى الرغم من المحاولات العديدة من قبل الكيان المُبلغ التواصل مع العميل لتوضيح المعاملات، لم يتمكن الشخص C من تقديم تفسير مقنع. وتبين أيضاً أن الشخص C احتفظ بحساب لدى مؤسسة مالية أخرى، حيث تم تمويل الحساب بشكل مماثل من خلال إيداعات نقدية كبيرة وحوالات محلية إلى مستفيدين آخرين.

وأخيراً، تبين أيضاً أن **الشخص D** تلقى مبالغ كبيرة من الشخص A من خلال حوالات واردة، تبعها عمليات سحب نقدية فورية. وفي نهاية المطاف، أحالت وحدة المعلومات المالية القضية على السلطة المعنية بإنفاذ القانون، وتمت مشاركتها من خلال الإفصاحات العفوية إلى وحدة معلومات مالية نظيرة.

مؤشرات المخاطر:

- إيداعات نقدية كبيرة متعددة، تتراوح بين 100 درهم إماراتي و1,200 درهم إماراتي، تبعها عمليات سحب نقدي فورية.
- تكرار المعاملات النقدية غير عادي إلى حد كبير بالنسبة لحساب شخصي.
- وجود نمط غير عادي من المعاملات في حساب الشركة دون أي أساس منطقي للعمل.
- عدم إمكانية التحقّق من المصدر النهائي للمبالغ المالية والغرض من المعاملات.
- وجود معاملات مع أطراف (أفراداً أو كيانات) أثير بشأنهم تقارير معاملات مشبوهة بسبب اشتباه مشابه.

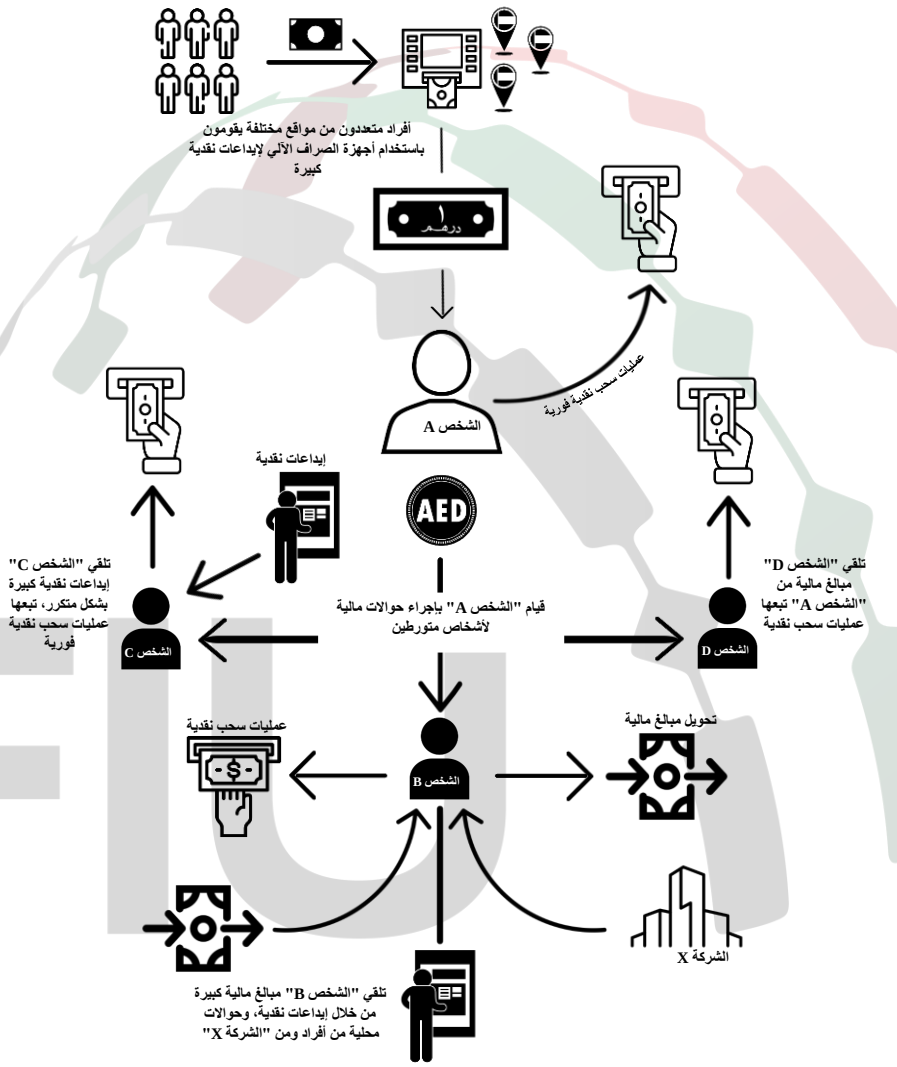

الشكل 5: وجود اشتباه حول أشخاص مختلفين، يقومون باستغلال المؤسسات المالية في دولة الإمارات للإتجار بالمخدرات وغسل الأموال

مثال الحالة رقم 6: الاشتباه في استغلال حسابات مصرفية من قبل أشخاص مختلفين في الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال

تلقت وحدة المعلومات المالية عدة تقارير معاملات مشبوهة ضد (**الشخص Y**)، وهو مقيم في دولة الإمارات، ويحمل جنسية **الدولة X**. كان الشخص Y يعمل بمهنة "مساعد ميكانيكي" في "الشركة XY ذ.م.م." المرخص لها كمزود خدمات فنية، براتب منخفض. كشف التحقيق الذي أجرته وحدة المعلومات المالية أن الشخص كان متورطاً في أربع قضايا جنائية تتعلق بحيازة مواد مخدرة بنية الإتجار بها. بناءً على ذلك، أرسلت وحدة المعلومات المالية طلباً للحصول على معلومات إلى الدولة X، حيث يملك الشخص المعني حساباً، كما هو مبيّن في الكشف المصرفي للشخص الذي له صلة بحساب مصرفي محلي.

قدّم **البنك A والبنك B** المحليان تقريرين عن معاملتين مشبوهتين ضد الشخص Y. أظهر حساب الشخص في البنك A إيداعات نقدية كبيرة في جهاز الصراف تتراوح بين (350 درهم إماراتي – 1,600 درهم إماراتي)، تبعها عمليات سحب نقدية فورية. ولم يكن معروفاً مصدر هذه المبالغ المالية ووجهتها. وفي الوقت نفسه، أظهر حساب الشخص لدى البنك B عملية إيداع واحدة فقط في جهاز الصراف الآلي من طرف مقابل (الشخص Z)، وهو عميل سابق للبنك. تم إقفال الحساب البنكي للشخص Z بسبب حصول معاملة احتيالية. وتبيّن أن الشخص Z يستخدم البطاقة البنكية الخاصة بالشخص Y لإيداع 100 درهم إماراتي، مما أثار الشكوك.

وأظهرت الوثائق الداعمة المتوفرة أن كلا الشخصين يحمل نفس جنسية الدولة X. وكان الشخص Z قد عمل كسائق مركبة خفيفة في شركة تجارية، وكان موضوعاً في تقرير معاملة مشبوهة تم تقديمه من قبل **البنك C** قدّمه **البنك C** بسبب تلقي مبلغ مالي كبير شهد ارتفاعاً على مدى شهرين. تشير المعاملات في الحساب البنكي للشخص Z إلى حوالة تم إرسالها إلى حساب الشخص Y في الدولة X (الدولة الأصلية للشخص).

قامت وحدة المعلومات المالية بإحالة القضية إلى السلطة المعنية بإنفاذ القانون لإجراء المزيد من التحقيقات فيما يتعلق باحتمال الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال.

مؤشرات المخاطر:

- مصدر المبالغ المالية غير معروف، وأخفق الشخص في تقديم تفسيرات مقنعة بشأن مصدر المعاملات التي أجريت عن طريق الحساب والغرض منها.
- معاملات غير معتادة لا تتماشى مع الملف التعريفي المعروف للعميل.
- يبدو أنه يتم استخدام حساب العميل لتسهيل معاملات الأطراف الثالثة.
- تم تمويل الحساب بشكل رئيسي من خلال إيداعات نقدية متعددة (تتراوح من 350 درهم إماراتي إلى 1,600 درهم إماراتي)، تبعها عمليات سحب نقدية من خلال جهاز الصراف الآلي.
- أظهر الحساب سرعة كبيرة في حركة المبالغ المالية، وحركة كبيرة في المبالغ المالية، وارتفاع مفاجئ في المعاملات.
- تم تقديم تقارير معاملات مشبوهة ضد الشخص والأطراف المقابلة بسبب نفس الاشتباه.
- عدم وجود وثائق داعمة لتبرير معاملات العميل.
- من المحتمل أنه يتم استخدام الحساب الشخصي كحساب لتمرير المبالغ المالية.

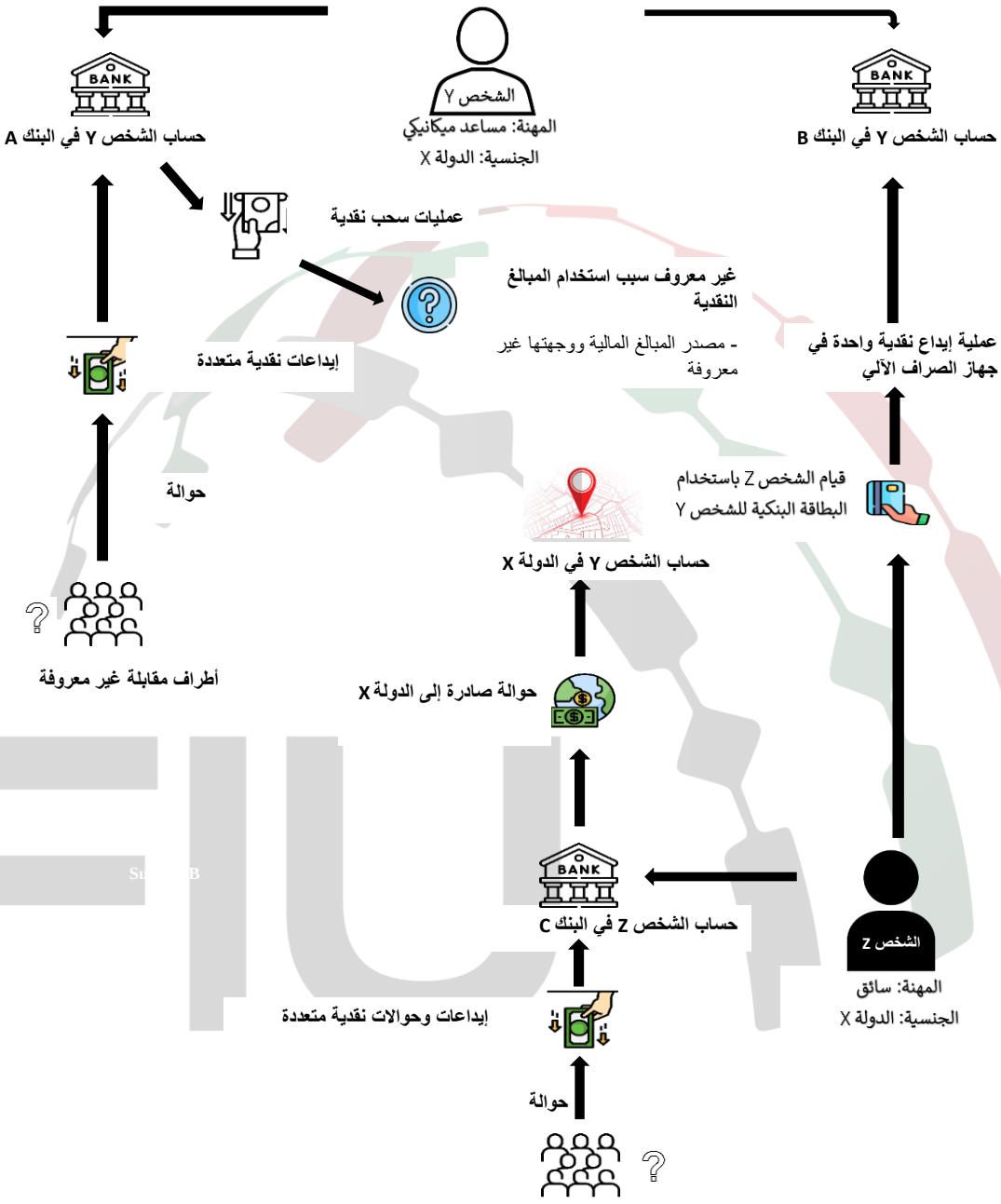

<u>الشكل 6:</u> الاشتباه في استغلال حسابات مصرفية من قبل أشخاص مختلفين في الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال

الخاتمة

اشتمل هذا التقرير على أنماط وتوجهات مختلفة تتعلق بالإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال، وسلّط الضوء على سيناريوهات وأمثلة عن حالات مختلفة. واشتمل على قائمة بمؤشرات المخاطر لكي تتم دراستها من قبل الكيانات المُبلغة في الكشف عن أنماط وأنشطة المعاملات المتصلة بتجّار المخدرات وغسل الأموال. وعليه، يجب على الكيانات المُبلغة تحديث مؤشرات المخاطر ونظم الرقابة لديها وفقاً لذلك.

أكدت البيانات المختلفة، بما في ذلك استعراض الحالات المتوفرة في نظام إدارة الاستعلامات المتكامل، الجهود المبذولة من قبل سلطات إنفاذ القانون في تعقب والكشف عن عدد كبير من مروجي وتجّار المخدرات في جميع أنحاء دولة الإمارات. هذا بالإضافة إلى التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون مع مختلف الدول في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من ذلك، ونظراً لحجم سوق المخدرات العالمي وخطرها، لا تزال هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود للنظر في النظام البيئي على نطاق أوسع لأسواق المخدرات غير المشروعة وسلاسل توريدها بدلاً من الشحنات المفردة. يجب أن يشمل ذلك أيضاً تطوير فهم استراتيجيات الموردين للتمكّن من تقييم التهديدات المتعلقة بالمخدرات والتدابير اللازمة لمراقبة الحدود المستهدفة، وكذلك فهم قطاعات هذا السوق وكيفية بيع وتسليم المخدرات إلى العملاء المحتملين في دولة الإمارات، بما في ذلك إشراك الأشخاص الاعتباريين الأجانب والمحليين.

تؤكد أنماط الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال المحددة في هذا التقرير أهمية متابعة الجرائم المتصلة بالمخدرات إلى جانب إجراء تحقيق مالي موازي، وإجراء عملية تحقيق شاملة مع الأخذ في الاعتبار المزيد من أساليب التحليل المالي المعقّدة، وخاصة من قبل أولئك الذين يتمتعون بخبرة واسعة النطاق في التحقيقات المالية والتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك الأصول الافتراضية والشبكة المظلمة. وفي الإطار ذاته، يوصى هذا التقرير بالحصول على التدريب التقني والبرامج ذات الصلة لزيادة عدد المتخصصين في المجال وتدريبهم على التحقيق في العوامل المالية المرتبطة بسلسلة توريد الإتّجار بالمخدرات، واستخدام العملة المشفرة في الإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال، وإجراء تحليلات دورية للتهديدات.

قد أوضح تحليل تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة الذي تم إجراؤه في هذا التقرير بعض أوجه القصور لدى الكيانات المُبلغة، مثل مدى دقة وجودة إجراءات اعرف عميلك والعناية الواجبة للعملاء لدى المؤسسات المالية، ولا سيما بالنسبة للحسابات التي تم فتحها في الآونة الأخيرة من خلال المنصات البنكية والرقمية على الإنترنت. هذا بالإضافة إلى فعالية نظم مراقبة الكيانات المُبلغة في كشف الأنماط المتصلة بالمخدرات وتنبيه مؤسساتها بالسيناريوهات ذات الصلة بالإتّجار بالمخدرات وغسل الأموال. وفي إطاره، يجب التنويه أن توجّه بعض الكيانات المُبلغة برفع تقارير دفاعية يحد من نطاق تحقيقاتها ويؤدي إلى نتائج عكسية في معالجة الغرض من هذه التقارير. ولذلك، على الكيانات المُبلغة تحسين جودة الإبلاغ لأنشطة ومعاملات عملائها المشبوهة التي يتم رفع تقارير بها.